جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ما يَمْنَعُهُ المَعْنَى من وجوه الإعراب عند العُكْبَري في التِّبيان

" دراسة لغوية موازنة "

إعداد

د/ هند محمد طه شحاته

أستاذ علم اللغة المساعد كلية العلوم والآداب جامعة الملك خالد،
والمدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات الزقازيق
جامعة الأزهر

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ما يَمْنَعُهُ المَعْنَى من وجوه الإعراب عند العُكْبَري في التِّبيان
" دراسة لغوية موازنة "

هند محمد طه شحاته

قسم أصول اللغة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات الزقازيق، جامعة الأزهر، مصر

أستاذ علم اللغة المساعد، كلية العلوم والآداب، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: hshehta@kku.edu.sa

الملخص:

إن الصلة بين المعنى والإعراب في العربية جد وثيقة، فبينهما آواصر محكمة ووشائج قوية، وإذا كان الإعراب من خصائص العربية، بل من أبرز خصائصها وضوحًا، ومراعاته هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة فإن المعنى هو الغاية من جميع المناحي اللغوية والهدف الرئيس في كل عمليات التواصل الخطابي، فالمعانى كما يقول ابن جنى أقوى عند العرب وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها، ولما كانت – يعنى الألفاظ –عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، وقد تنبه علماء العربية لهذه العلاقة المميزة بين المعنى والإعراب خاصة لدى معالجتهم للآيات القرآنية، وتزخر كتب المعانى وإعراب القرآن ببيان الوجوه الدلالية التى تحتملها اللفظة القرآنية تبعا للتغاير الإعرابي المحتمل فيها من الناحية التركيبية، فعدوا من أول الوَاجِبات على المعرب أَن يفهم معنى مَا يعربه مُفردا كان أَو مركبا، ويعد العلامة العكبري في مصنفه " التبيان " أحد المتوسعين في إبراز تلك الوجوه الإعرابية للألفاظ القرآنية، وما ينشأ عنها من دلالات ومعان، ومع هذا نجد العكبري أحيانًا يميل إلى القول بعدم إجازته لبعض الوجوه الإعرابية بحجة أن

المعنى الدلالي للآية لا يقبلها، أو يتنافى معها ويعارضها، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تقوم على جمع تلك المواضع التي صرح فيها العكبري بمنافاة الإعراب للمعنى فيها، ودراستها دراسة علمية . تقوم على الموازنة بين مقولة العكبري ومقالة غيره من العلماء في الآيات محل الدراسة وترجيح ما يراه البحث أولي بالقبول مدعوما بالدليل.

الكلمات المفتاحية: المعنى، وجوه الإعراب، العكبري، التبيان، موازنة.

What the meaning prevents from the aspects of parsing according to Al-okbari in Al-Tabyan, “a balancing linguistic study”

Hind Muhammad Taha Shehata
Department of Language Fundamentals, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Zagazig, Al-Azhar University, Egypt
Assistant Professor of Linguistics, College of Arts and Sciences, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: hshehta@kku.edu.sa

Abstract:
The connection between meaning and parsing in Arabic is very close. There are strong ties and connections between them, and if parsing is one of the characteristics of Arabic, and indeed one of its most prominent and clear characteristics, and observing it is the only difference between equivalent meanings, then meaning is the goal in all linguistic aspects and the main goal in All processes of rhetorical communication. Meanings, as Ibn Jana says, are stronger among the Arabs, more honorable to them, and more valuable in their souls. And since they - meaning words - are the title of their meanings and a way to reveal their purposes and goals, they corrected and arranged them, and went to extremes in inscribing and improving them. So that this would be more effective for it in hearing, and would be more effective in indicating intent. Arabic scholars have become aware of this distinctive relationship between meaning and parsing, especially when they treat Quranic verses. Books on the meanings and parsing of the Qur’an abound with an explanation of the semantic aspects that a Qur’anic word bears according to the possible syntactic variation in it from a syntactic standpoint. One of the first duties of the parser is to understand the meaning of what he parses, whether singular

or compound. The scholar Al-Akbari, in his work "Al-Tibyan," is considered one of those who expanded on highlighting these grammatical aspects of Qur'anic words, and the connotations and meanings that arise from them. However, we sometimes find Al-Akbari tending to say: By not authorizing some grammatical aspects on the pretext that the semantic meaning of the verse does not accept it, or contradicts it or opposes it, and from here came the idea of this study, which is based on collecting those places in which Al-Akbari declared that grammatical meaning is incompatible with the meaning in them, and studying them scientifically. It is based on balancing between Al-Akbari's statement and the statement of other scholars regarding the verses under study, and giving preference to what the research deems to be preliminary and acceptable, supported by evidence.

Keywords: Meaning, Aspects of parsing, Al-okbari, Clarification, Balance.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ، ونستمطر غيث إحسانه ، ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ، سيدنا محمد الرحمة المهداة والسراج المنير، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

وبعد

فإن الصلة بين المعنى والإعراب في العربية جد وثيقة ، فبينهما آواصر محكمة ووشائج قوية .

وإذا كان الإعراب من خصائص العربية ، بل من أبرز خصائصها وضوحًا ، ومراعاته هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة [١] فإن المعنى هو الغاية من جميع المناحي اللغوية والهدف الرئيس في كل عمليات التواصل الخطابي .

فالمعانى كما يقول ابن جنى أقوى عند العرب وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها ، ولما كانت ـ يعنى الألفاظ ـ عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد[٢] .

وقد تنبه علماء العربية لهذه العلاقة المميزة بين المعنى والإعراب خاصة لدى معالجتهم للآيات القرآنية ، وتزخر كتب المعانى وإعراب القرآن ببيان الوجوه الدلالية التى تحتملها اللفظة القرآنية تبعا للتغاير الإعرابي المحتمل فيها من الناحية التركيبية ، فعدوا من أول الوَاجِبات على المعرب أَن يفهم معنى مَا يعربه مُفردا كان أَو مركبا [٣] .

(١) ينظر : الصاحبي ٤٣ ، ودراسات في فقه اللغة د / صبحى الصالح ١١٧.

(٢) ينظر: الخصائص ٢١٧/١ .

(٣) ينظر: مغنى اللبيب لابن هشام ٦٨٤/١ .

ويعد العلامة العكبري في مصنفه " التبيان " أحد المتوسعين في إبراز تلك الوجوه الإعرابية للألفاظ القرآنية ، وما ينشأ عنها من دلالات ومعان .

ومع هذا نجد العكبري أحيانًا يميل إلى القول بعدم إجازته لبعض الوجوه الإعرابية بحجة أن المعنى الدلالي للآية لا يقبلها ، أو يتنافى معها ويعارضها .

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تقوم على جمع تلك المواضع التي صرح فيها العكبري بمنافاة الإعراب للمعنى فيها ، ودراستها دراسة علمية . تقوم على الموازنة بين مقولة العكبري ومقالة غيره من العلماء في الآيات محل الدراسة وترجيح ما يراه البحث أولي بالقبول مدعوما بالدليل .

أسباب اختيار الموضوع

تنوعت دوافع اختيار هذه الدراسة ، ويمكن إجمال أسباب ذلك في ثلاثة على النحو التالي :

أولا : أهمية العلاقة بين المعنى والإعراب في فهم النص القرآني وتوجيهه الوجهة اللغوية الدقيقة .

ثانيا : أهمية مصنف التبيان للعكبري بوصفه من أفضل المصنفات في إعراب القرآن الكريم وأقدمها وإليه المرجع في كثير من معضلاتها .

ثالثا : نشدان الحقيقة تجاه بعض الوجوه الإعرابية التى منعها العكبري بحجة عدم قبول المعنى لها .

الدراسات سابقة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعنى والإعراب في كتب إعراب القرآن ، إلا أن الدراسة التي تمت بصلة كبيرة لهذه الدراسة تلك الدراسة الموسومة بـ " أثر المعنى في تعدد وجوه الإعراب في كتاب التبيان في إعراب القرآن للعكبري " للباحث / إبراهيم بن حسين بن علي بن صنبع " .

وهى رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا بجامعة أم القري سنة ١٩٩٩م ، صرح فيها الباحث برصد أقوال العكبري في تعدد وجوه الإعراب في المرفوعات

والمنصوبات والتوابع وقام بمناقشة هذه الوجوه مبينًا الوجه الإعرابي الأقرب إلى المعنى المراد .

ودراستنا هنا تباين هذه الدراسة من ناحية أن دراستنا هنا تتعرض لموقف العكبري المانع لبعض الوجوه الإعرابية في الآيات القرآنية بحجة منافاتها للمعنى الدلالي للآية ، ومناقشة ذلك المنع في أسلوب علمي يقوم على الموازنة بين الآراء التي قيلت في الآية ، وصولا لرأى تطمئن إليه النفس من قبول المعنى للوجه الإعرابي المقول بمنعه من عدمه ، وذلك كله من واقع الأدلة والبراهين اللغوية .

منهج الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة أن تتخذ من المنهجين الوصفي والمقارن وسيلة لها للوصول إلى الأهداف المرجوة منها ، وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ، ومبحثين ثم خاتمة وفهرس لأهم المراجع .

ففي المقدمة : حديث عن أهمية الموضوع ودوافع اختياره وطريقة عرضه وأهدافه المنشودة .

وجاء التمهيد معقودًا للحديث عن العكبري ومصنفه التبيان .

ثم جاءت مسائل البحث منثورة وفق ترتيب وقوعها في كتاب التبيان وقد بلغ عدد المسائل المدروسة من الكتاب خمس عشرة مسألة . وقد اتبعت في دراسة المسائل منهجُا يقوم على عدد من النقاط على النحو التالي :

١ . إيراد الآية محل الدراسة وذكر نص العكبري فيها موثقا من كتاب التبيان .

٢ . ذكر جميع الأوجه الإعرابية في الآية محل الدراسة سواء أوردها العكبري كلها أم غفل عن بعضها .

٣ . تصنيف العلماء وتمييزهم تبعا لموقفهم تجاه رأى العكبري في الوجه الإعرابي مناط البحث قبولا أو معارضة .

٤ . المناقشة العلمية للوجه الإعرابي المقول بمنعه من العكبري ومدى ملائمته للمعنى من عدمه وذلك من خلال سرد لأقوال العلماء وتحليلاتهم للآية .

٥ . ترجيح وتقوية الرأى الأنسب من جهة جواز الوجه الإعرابي أو عدم جوازه بالاستعانة بالأدلة اللغوية ، سواء وافق رأى العكبري أم خالفه .

هذا ..... والله أسأل أن يفيد من هذه الدراسة طلاب العربية والمحبين لها إنه ولى ذلك والقادر عليه .

التمهيد

" العكبري ومصنفه التبيان "

أولا : أبو البقاء العكبري ترجمة حياة [١]

اسمه ونسبه :

هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ محب الدين أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ [٢]، النَّحْوِيُّ الحنبلي الضَّرِيرُ .

مولده وحياته : ولد- رحمه الله - ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة للهجرة النبوية الشريفة ، وذهب بصره في صغره بالجدري ، وتتلمذ لمشايخ عصره ، فسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي المعروف بابن البطي ، ومن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي وغيرهما ، وتفقه على أبي يعلى الصغير ، وقرأ القراءات على ابن عساكر البطائحي كما أخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب وغيره ، حتى حاز قصب السبق ، فاشتهر اسمه في البلاد ، وتخرّج به خلق كثير ، وكان إذا أراد التصنيف قرئت عليه مصنفات الفن الذي يريد التصنيف فيه ، فإذا حصل ما يريد فى خاطره قام بإملائه ، وكان حنبلي المذهب إماما مقرئا بمسجد ابن حمدون ببغداد.

---

(١) ترجمته في : انباه الرواة للقفطى ١١٦/٢ ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، والكامل فى التاريخ لابن الاثير الجزري ١٠/ ٣٣٢ ، ومرآة الجنان لليافعي ٢٦/٤ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٢١ ، ومعجم الأدباء لياقوت ١٥١٥/٤ .

(٢) العكبري : بضم العين المهملة وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وبعدها راء ، نسبة إلى عُكبرا ، وهي بليدة على دجلة فوق بغداد وفي وجه سامراء ، خرج منها جماعة من العلماء وغيرهم ، وهى مدينة كبيرة عامرة ينظر: أحسن التقاسيم ١٢٢/١ ومعجم البلدان ١٤٢/٤ .

مكانتـه ومنزلتـه العلميـة : حـاز العكبـري قصـب السـبق فـي العديـد مـن العلـوم والفنـون ، وكـان الغالـب عليـه علـم النحـو ، وقـد ذاع صـيته فـي البلاد فـي حياته فكان شيخ زمانـه ، وفرد أوانـه ، ومنحـة دهره ، وحسنة عصره ، إمامـا فـي كـل علـم مـن النحـو واللغـة والفقـه والفرائض والكـلام ، ونـال مـن أجـل ذلـك ثنـاء العلماء وتقريظهم فقال عنه ناصح الدّين بن الحنبلي :

" كان إماما في علوم القرآن ، إماما في الفقه ، إماما في اللغة ، إماما في النحو ، إماما في العروض ، إماما في الفرائض ، إماما في الحساب ، إماما في معرفة المذهب ، إماما في المسائل النظريات . وله في هذه الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة " وقيل عنه أيضا : " ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه " وبالجملة فقد كان دينا ورعا صالحا حسن الخلق رقيق القلب قليل الكلام فيما لا يجدي نفعا .

مصنفاته : صنف العكبري العديد من المصنفات الدالة على علو كعبه وتفرده في كثير من العلوم سيما علم العربية ومن تصانيفه ما يلي :

شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وشرح ديوان المتنبي ، والتبيان فى إعراب القرآن ، وكتاب اعراب الحديث ، و شرح اللمع لابن جني ، وكتاب اللباب في علل النحو ، وكتاب اعراب شعر الحماسة ، كما شرح المفصل للزمخشري شرحًا مفصلاً ، وشرح الخطيب النباتية والمقامات الحريرية ، وشرح أبيات سيبويه ، وغيرها من جليل المصنفات .

وفاته : تُوُفِّيَ أَبُو الْبَقَاءِ رحمه الله ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة ، ودفن يوم الأحد بباب حرب تغمده الله بواسع رحمته .

ثانيا : كتاب التبيان فى إعراب القرآن " عرض وتوصيف"

كتاب " التبيان فى إعراب القرآن " من أشهر ما صنف في إعراب القرآن عامة ، ومن أشهر مصنفات العكبري على وجه الخصوص . ويعد هذا الكتاب سببا في شهرة العكبري حيث اشتهر به بين الدارسين دون سائر مؤلفاته فيقال : العكبري صاحب التبيان .

وقد أوضح العكبري في مقدمة مصنفه هذا أهمية البحث فى القرآن الكريم واستثارته والتفتيش فيه ، وأن ذلك لا يكون إلا عن طريق معرفة الألفاظ والمعانى ، وأن أفضل طريق إلى معرفة المعنى هو الإعراب يقول فى ذلك :

" فَإِن أولى مَا عني باغي الْعلم بمراعاته ، وأحق مَا صرف الْعِنَايَة إِلَى معاناته ، مَا كَانَ من الْعُلُوم أصلا لغيره مِنْهَا ، وحاكما عَلَيْهَا وَلها فِيمَا ينشأ من الِاخْتِلَاف عَنْهَا ، وَذَلِكَ هُوَ الْقرَان الْمجِيد الذى لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِل من بَين يَدَيْهِ وَلَا من خَلفه تَنْزِيل من حَكِيم حميد ، وَهُوَ المعجز الباقى على الْأَبَد وَالْمُودع أسرار الْمعَانى الَّتِى لَا تنفد وحبل الله المتين وحجته على الْخلق أَجْمَعِينَ ، فَأول مبدوء بِهِ من ذَلِك تلقف أَلْفَاظه عَن حفاظه ثمَّ تلقى مَعَانِيه مِمَّن يعانيه وأقوم طَرِيق يسْلك فى الْوُقُوف على مَعْنَاهُ ويتوصل بِهِ إِلَى تَبْيِين أغراضه ومغزاه معرفَة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه"(١)

كما أوضح قيمة مصنفه هذا ومنزلته بين المصنفات المشابهة له في هذا العلم فقال :

" والكتب الْمُؤَلّفَة فى هَذَا الْعلم كَثِيرَة جدا مُخْتَلفَة ترتيبا وحدا ، فَمِنْهَا الْمُخْتَصر حجما وعلما ، وَمِنْهَا المطول بِكَثْرَة إِعْرَاب الظَّوَاهِر وخلط الْإِعْرَاب

(١) ينظر: كتاب التبيان مقدمة المؤلف ص ١ .

بالمعاني ، وقلما تَجِد فِيهَا مُخْتَصر الحجم كثير الْعلم ، فَلَمَّا وَجدتهَا على مَا وصفت ، أَحْبَبْت أَن أملي كتابا يصغر حجمه ، وَيكثر علمه ، أقتصر فِيهِ على ذكر الْإِعْرَاب ووجوه الْقرَاءَات فَأتيت بِهِ على ذَلِك

وقد كان للعكبري ما أراد فجاء مصنفه كتابًا مرجعًا شاملا فى فن إعراب القرآن الكريم ، أعرب فيه جميع آيات القرآن الكريم . وضمنه الكثير من أقوال العلماء ووجوه القراءات ، وحسنه بذكر الوجوه الإعرابية المحتملة في الآيات القرآنية وما يستسيغه منها وما يمنعه مع الاستدلال لكل ذلك .

وقد أقبل الناس عليه وعكفوا على دراسته ، وبالجملة فقد تميز هذا المصنف كسائر مصنفات العكبري بجودة الأسلوب ونصاعته ، ووضوح المعنى، وبراعة الترتيب ، وحسن العرض والتعليل .[١] .

وقد صدر هذا السفر النفيس بتحقيق الأستاذ / علي محمد البجاوي سنة ١٩٧٦م وقد اعتمد فى تحقيقه علي عدة نسخ مخطوطة ، وقد أثبت من خلال عمله أن كتاب " التبيان " وكتاب " املاء ما من به الرحمن " هما كتاب واحد للعكبري مع الاختلاف فى التسمية .

المسألة الأولى : قوله تعالي : " قَالَ تَعَالَى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ " [٢].

قال العكبري : " وَ (مَنْ) هُنَا نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وَ " يَقُولُ " صِفَةٌ لَهَا ، وَيَضْعُفُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي ؛ لِأَنَّ "الَّذِي " يَتَنَاوَلُ قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ ، وَالْمَعْنَى هَاهُنَا عَلَى الْإِبهَامِ ، وَالتَّقْدِيرِ : وَمِنَ النَّاسِ فَرِيقٌ يَقُولُ [٣].

(١) ينظر: منهج العكبري في التبيان ٨١ د/ عماد مجيد على مجلة كلية الآداب كلية التربية جامعة اليرموك .

(٢) الآية ٨ من سورة البقرة .

(٣) التبيان ١/٢٤ .

الدراسة والتحليل

هذه الآية وما بعدها معطوفة على قوله " إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا " وكل من المتعاطفين مسوق لغرض إلا أن فيهما من النعي على أهل الضلال ما لا يخفى، وقد سيقت هذه الآية إلى ثلاث عشرة آية لنعي المنافقين الذين ستروا الكفر وأظهروا الإسلام ، فهم بحسب الظاهر أعظم جرما من سائر الكفار كما يشير إليه قوله تعالى: " إِنَّ الْمُنافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ " [١].

وقد أجاز النحاة فى " من " من قوله : " من يقول " وجهان إعرابيان :

أحدهما : أن تكون " من " نكرة موصوفة " وتكون جملة " يقول " بعدها صفة لها.

الثانى : أن تكون " من " اسما موصولا بمعنى الذي " و" جملة " يقول " صلتها . وهذان الوجهان أشار إليهما الزمخشري بقوله :"ومن في " من يقول " موصوفة ، كأنه قيل : ومن الناس ناس يقولون كذا،... إن جعلت اللام للجنس ، وإن جعلتها للعهد فموصولة " [٢]، وقال ابن هشام فى المغنى : " إذا قلت أعجبني من جَاءَك احْتمل كَون من مَوْصُولَة أَو مَوْصُوفَة وَقد جوزا فِي {وَمن النَّاس من يَقُول}[٣]

وواضح من كلام الزمخشري هنا أن الوجهين فى " من " قائمان بالنظر لنوع " أل " فى قوله " الناس " فمن جعل " ال " فى " الناس " للجنس ، فمن " على هذا نكرة موصوفة ، ومن جعل " أل " في " الناس " للعهد فمن موصولة . [٤]

---

(١) ينظر: تفسير الألوسي ١٤٥/١ .

(٢) الكشاف ١/ ٥٤ .

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٧٣٨/١ .

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي ٤٤/١ .

هذا وقد ضعف العكبري كون " من " فى الآية موصولة بمعنى الذي وقد احتج لهذا بأن اسم الموصول " الذي " يتناول أقواما بأعيانهم ، والمعنى فى الآية قائم على الإيهام والتقدير . فاعتبار الجنس فى الآية أولي فتكون من " نكرة موصوفة ، وعلى هذا ف " أل " فى قوله " الناس " عنده جنسية لا عهدية .

وقد تابع العكبري في ذلك الغلاييني حيث يقول : " وأما قوله تعالى "ومن الناسِ مَنْ يقول آمنَّا" فجزمَ قومٌ بأنها موصوفةٌ، وجماعةٌ بأنها موصولةٌ. والأول أقربُ [١].

والذى أراه هنا مخالفة العكبري فيما ذهب إليه وأنه لا يضعف كون " من " فى من يقول " موصولة بمعنى الذي وذلك لما يلي :

أولا :من ناحية الصناعة النحوية

أ . أن جَعْلَ مَنْ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَكَانٍ يَخْتَصُّ بِالنَّكِرَةِ فِي أَكْثَرِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهَذَا الْكَلَامُ ليس مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنَّكِرَةِ ، وَأَمَّا أَنْ تَقَعَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلٌ جِدًّا، حَتَّى أَنَّ الْكِسَائِيَّ أَنْكَرَ ذَلِكَ وَهُوَ إِمَامُ نَحْوٍ وَسَامِعُ لُغَةٍ، فَلَا نُحَمِّلُ كِتَابَ اللَّهِ مَا أَثْبَتَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي قَلِيلٍ وَأَنْكَرَ وُقُوعَهُ أَصْلًا الْكِسَائِيُّ، فَلِذَلِكَ اخْتَرْنَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً. [٢]

وكونها موصوفة استبعده ابن هشام فى المغنى : فقال : " وَقَالَ تَعَالَى {وَمن النَّاس من يَقُول آمنا بِاللَّه} جزم جمَاعَة بِأَنَّهَا مَوْصُوفَة وَهُوَ بعيد لقلَّة اسْتِعْمَالهَا "[٣]

ب . ما نقله الطيبي عن صاحب الفرائد من قوله : " الوجه أن يكون اللام للعهد ولا وجه أن يكون للجنس ؛ لأن (مِنَ النَّاسِ) خبر (مَن يَقُولُ)، فلو كان

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ١٤٢/١ .

(٢) ينظر البحر المحيط ٨٩/١ .

(٣) مغنى اللبيب ٤٣٣/١ .

للجنس لكان المعنى : من يقول من الناس، والظاهر أنه لا فائدة فيه .

وأما إن كانت للعهد ، فمعناه : ومن الناس المذكورين جماعةٌ يقولون كذا [١].

ثانيا : من ناحية المعنى

قول العكبري : إن المعنى فى الآية على الإبهام غير مسلم له ؛ بَلِ الْمَعْنَى فى الآية على التعيين ومما يؤكد ذلك أن الآية نَزَلَتْ فِي نَاسٍ بِأَعْيَانِهِمْ مَعْرُوفِينَ ، وَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أبي بن سَلُولَ، وَأَصْحَابُهُ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِهِ مِمَّنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ثَلَاثَ عَشْرَةَ آيَةً ، وَذَكَرَ عَنْهُمْ أَقَاوِيلَ مُعَيَّنَةً قالوها ، فلا يكون ذَلِكَ صَادِرًا إِلَّا مِنْ مُعَيَّنٍ فَأَخْبَرَ عَنْ ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ كما قال أبو حيان [٢].

وقال السمين :"هذا منه غيرُ مُسَلَّم ؛ لأن المنقولَ أن الآية نَزَلَت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أُبَيّ ورهطِه. [٣].

وقد أجمع مفسرو القرآن أيضا على أن الآية إنما نزلت فى شأن منافقين معينين هم عبد الله بن أبى وأصحابه فقال البغوي : "

نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي ابن سَلُولٍ وَمُعَتِّبِ بْنِ قُشَيْرٍ وَجَدِّ بْنِ قَيْسٍ وَأَصْحَابِهِمْ ، حَيْثُ أَظْهَرُوا كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ لِيَسْلَمُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ ، وَاعْتَقَدُوا خِلَافَهَا، وَأَكْثَرُهُمْ مِنَ الْيَهُودِ" [٤].

---

(١) ينظر: فتوح الغيب ١٥١/٢ .

(٢) البحر المحيط٨٨/١، وينظر: مغنى اللبيب ٧٣٨/١ .

(٣) الدر المصون ١١٧/١ .

(٤) تفسير البغوي ٨٧/١ .

وروى مثل ذلك عن مقاتل وغيره[١] حتى قال الطبري : " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ وأجمعَ جميع أهل التأويل على أنّ هذه الآية نزلت في قوم من أهلِ النِّفاق ، وأن هذه الصِّفة صِفتُهم[٢] .

وهذا الإجماع يعنى أن " أل " فى قوله " الناس " للعهد المقصود به جماعة معينين من أهل النفاق فتكون " من " على هذا موصولة على خلاف ما ارتآه العكبري .

المسألة الثانية : قوله تعالي : "يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ "[٣]

قال العكبري : قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى الصِّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَفْيَ خِدَاعِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْخِدَاعِ[٤].

الدراسة والتحليل

قَوْلُهُ : {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ... الآية } نَزَلَتْ فِي الْمُنَافِقِينَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُبَيِّ بْنِ سَلُولٍ ، وَمُعَتِّبِ بْنِ قُشَيْرٍ ، وَجَدِّ بْنِ قَيْسٍ وَأَصْحَابِهِمْ حَيْثُ أَظْهَرُوا كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ لِيَسْلَمُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَاعْتَقَدُوا خِلَافَهَا وَأَكْثَرُهُمْ مِنَ الْيَهُودِ . [٥]

وقد تعددت الوجوه الإعرابية فى قوله " يخادعون " على النحو التالي :

(١) ينظر: تفسير مقاتل ٩٠/١ . وتفسير النيسابوري ١٦٩/١ .
(٢) تفسير الطبري ٢٦٩/١ .

(٣) الآية ٩ في سورة البقرة .
(٤) التبيان ٢٥/١ .
(٥) ينظر: تفسير البغوي ٦٥/١.

الوجـه الأول : أن تكونَ جملـة " يخـادعون" مستأنفةً جواباً لسؤال مقدَّر ، تقديره : ما بالُهم قالوا آمنَّا وما هم بمؤمنين ؟ فقيل : يُخادعون اللهَ . أو كَأَنَّهُ قِيلَ : وَلِمَ يَدَّعُونَ الْإِيمَانَ كَاذِبِينَ ، وَمَا نَفْعُهُمْ فِيهِ ؟ فَقِيلَ يُخادِعُونَ [(١)].

الوجـه الثـانى: أن تكـونَ بـدلاً مـن الجملـةِ الواقعـة صـلةً ل «مَـنْ» وهـي «يقولُ » فـى قولـه " وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ " فتكون على هذا بدلِ اشتمال ، لأنَّ قولَهم كذا مشتملٌ على الخِداع ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ : آمَنَّا وَلَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ فِي الْحَقِيقَةِ : مُخَادَعَةٌ ، فَيَكُونُ بَدَلَ فِعْلٍ مِنْ فِعْلٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ [(٢)].

الوجه الثالث : أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله «يقول» تقديرُه : ومن الناسِ مَنْ يقول حالَ كونِهم مخادِعين [(٣)].

الوجه الرابع : وجوزه العكبري : أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «بمؤمنين » ويكون العاملُ فيها اسمُ الفاعل .

الوجه الخامس : وهو ما منعه العكبري وهو أن تكون الجملة فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى الصِّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ ، وقد علل لذلك المنع بأنه مضاد للمعنى ؛ لأن معنى الآية على إثبات خداع هؤلاء ، وهذا الإعراب يوجب نفى خداعهم وهو غير مراد فى المعنى . والذي ذهب إليه العكبري من منع إعراب قوله " يخادعون " في موضع جر صفة لقوله مؤمنين " بحجة تضاده مع معنى الآية هنا ، صحيح ، وذلك لأن المعنى الذي تريد الآية تقريره هو : إثبات خداع هؤلاء المنافقين ونفي إيمانهم .

وهذا المعنى لا يستقيم مع الإعراب المتقدم بجعل " يخادعون " صفة لقوله " مؤمنين " لأن هذا الإعراب يفهم منه نفى الإيمان مع نفى الخداع .

---

(١) ينظر: تفسير الرازي ٣٠٤/٢ .

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٣٠٤/٢ ، والبحر المحيط ٩١/١ .

(٣) ينظر: الدر المصون ١٢٤/١ ، واللباب ٣٢٧/١ .

وقد أوضح السمين الحلبي ذلك منظرًا لتركيب الآية بقولهم " :" ما زيدٌ أقبل ضاحكاً " فقال : " للعربِ في مثل هذا التركيبِ طريقان :

أحدُهما : نفيُ القيدِ وحدَه وإثباتُ أصلِ الفعل، وهذا هو الأكثر ، والمعنى أنَّ الإقبالَ ثابتٌ والضحكَ منتفٍ ، وهذا المعنى لا يُتَصَوَّرُ إرادتُه في الآية ، أعني نفيَ الخِداع ، وثبوتَ الإيمان .

الطريقُ الثاني : أن ينتفيَ القيدُ فينتفيَ العاملُ فيه فكأنه قيل في المثال السابق : لم يُقْبِلْ ولم يَضْحَكْ ، وهذا المعنى أيضاً غيرُ مرادٍ بالآية الكريمة قَطْعاً، لأن معناه حينئذ نفيَ الإيمان والخداعِ معاً ، بل المعنى على نفي الإيمان وثبوت الخداع "[١]

ولما كان المعنى المراد تقريره فى الآية هو إثبات الخداع ونفي الإيمان جعل العلماء الوقف على قوله "بمؤمنين" لازمًا ،يقول السيوطي ناقلا عن : السجاوندى : " الْوَقْفُ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبَ : لَازِمٌ، وَمُطْلَقٌ ، وَجَائِزٌ ، وَمُجَوَّزٌ لِوَجْهٍ ، وَمُرَخَّصٌ ضَرُورَةً .فَاللَّازِمُ: مَا لَوْ وُصِلَ طَرَفَاهُ غُيِّرَ الْمُرَادُ نَحْوُ قَوْلِهِ: {وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} يَلْزَمُ الْوَقْفُ هُنَا إِذْ لَوْ وُصِلَ بِقَوْلِهِ : {يُخَادِعُونَ اللَّهَ} تُوُهِّمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ {بِمُؤْمِنِينَ} فَانْتَفَى الْخِدَاعُ عَنْهُمْ وَتَقَرَّرَ الْإِيمَانُ خَالِصًا عَنِ الْخِدَاعِ ، كَمَا تَقُولُ : مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مُخَادِعٍ . وَالْقَصْدُ فِي الْآيَةِ إِثْبَاتُ الْخِدَاعِ بَعْدَ نَفْيِ الْإِيمَانِ "[٢]

و تتميما لما تقدم فقد أجاز الإمام العكبري إعراب قوله " يخادعون " جملة فى موضع الحال من الضمير في " مؤمنين " ، ومنع إعرابها جملة فى موضع

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ١٢٥ .

(٢) الإتقان ٢٨٧/١ ، وينظر تفسيرالنيسابوري٤٤/١ .

الجر صفة لقوله " مؤمنين " معللا لمنع الأعراب الأخير بعدم استقامة المعنى عليه

وقد اعترضه فى ذلك أبو حيان فقال :

" وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي الْبَقَاءِ كَيْفَ تَتَبَّهَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا فَمَنَعَ أَنْ يَكُونَ يُخَادِعُونَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَقَالَ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَلَى الصِّفَةِ لِمُؤْمِنِينَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَفْيَ خِدَاعِهِمْ ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِثْبَاتِ الْخِدَاعِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ . فَأَجَازَ ذَلِكَ فِي الْحَالِ وَلَمْ يُجِزْ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ ، وَهُمَا سَوَاءٌ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالصِّفَةِ فِي ذَلِكَ ، بَلْ كُلٌّ مِنْهُمَا قَيْدٌ يَتَسَلَّطُ النَّفْيُ عَلَيْهِ "(١)

وما اعترض به أبو حيان رده الشهاب في حاشيته علي تفسير البيضاوي حيث قال : "(أقول) هذا غفلة منهم فإنّ الجملة الحالية بل الحال مطلقاً إذا وقعت بعد نفي ، وهي حال من مدخوله إنما يلزم انتفاء مقارنتها لا نفيها نفسها ؛ لأنه لا يلزم من نفي الشيء في حال نفي تلك الحال ، ألا تراك تقول " ما جاءني زيد وقد طلع الفجر "، فينتفي مجيئه مقارناً لطلوعه ولا يقصد نفي طلوعه ، وتعتذر لترك زيارة صديقك لضيق ذات يده ، فتقول لا أزورك مملقاً ولا أرى هذا يشتبه على أحد "(٢)

وزاد الألوسي : " وليست حال الصفة كصفة الحال فلا عجب في تجويز إحداهما ومنع الأخرى كما توهمه أبو حيان في بحره "(٣)

المسألة الثالثة : قوله تعالي : "الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ "(٤)

---

(١) البحر المحيط ٩٢/١ .

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣١٣/١ .

(٣) ينظر: تفسير الألوسي ١٤٩/١

(٤) الآية ١٢١ فى سورة البقرة .

قال العكبري : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " يَتْلُونَهُ " خَبَرَ الَّذِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ تَلَاهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَى حَقَّ تِلَاوَتِهِ : الْعَمَلُ بِهِ . وَقِيلَ يَتْلُونَهُ الْخَبَرُ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ لَفْظُهُ عَامٌّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ يُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنُ .[١]

الدراسة والتحليل

العلماء مختلفون فيمن نزلت فيهم هذه الآية ، حيث روى عن ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها نزلَتْ فِي أَهْلِ السَّفِينَةِ الَّذِينَ قَدِمُوا مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ مِنَ الْحَبَشَةِ ، وَثَمَانِيَةٌ مِنْ رُهْبَانِ الشَّامِ مِنْهُمْ بَحِيرَا .

وَقَالَ الضَّحَّاكُ : هُمْ مَنْ آمَنَ مِنَ الْيَهُودِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَسَعْيَةُ بْنُ عَمْرٍو وَتَمَّامُ بْنُ يَهُودَا وَأَسَدٌ وَأُسَيْدٌ ابْنَا كَعْبٍ وَابْنُ يَامِينَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُورِيَا .

وَقَالَ قَتَادَةُ وَعِكْرِمَةُ : هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ : هُمُ الْمُؤْمِنُونَ عَامَّةً . [٢]

كما اختلف أيضًا فى المراد من " الكتاب " فى الآية وهو ما حكاه أبو حيان فقال : " وَعَلَى هَذَا الِاخْتِلَافِ ، يَتَنَزَّلُ الِاخْتِلَافُ فِي الْكِتَابِ ، أَهُوَ التَّوْرَاةُ أَوِ الْإِنْجِيلُ؟ أَوْ هُمَا وَالْقُرْآنُ ؟ أَوِ الْجِنْسُ ؟ فَيَكُونُ يَعْنِي بِهِ الْمَكْتُوبَ ، فَيَشْمَلُ الْكُتُبَ الْمُتَقَدِّمَةَ "[٣]

أما قوله " الَّذِينَ "فهو اسم موصول مرفوع بالابتداء ، وقد اختلف فى خبره: على ثلاثة وجوه :

(١) التبيان ١١١/١ .

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي ٢٦٦/١ ، وتفسير البغوي ١٤٤/١ .

(٣) البحر المحيط ٥٩١/١ .

الأول : أن الخبر قوله " يتلونه " وقد أجاز ذلك النحاس والزجاج . [١]

الثانى : أن الخبر جملة " أولئك يؤمنون به " ويكون " يتلونه " حينئذ فى محل **نصب حال من إمّا من المفعولِ في «آتَيْناهم» وإمَّا من الكتاب .**

الثالث : أن يكون قوله " يتلونه " خبرًا ، وقوله " أولئك " خبرا بعد خبر على جعل الخبرين فى معنى خبر واحد ، وإليه ذهب الحوفي.

وهذ ه الوجوه الإعرابية إنما تجري بناء على أرادة التخصيص بلفظ الموصول " الذين .

أما إذا أريد به التعميم فقوله " أولئك " يكون هو الخبر ويكون قوله " يتلونه " حالا لا يستغنى عنها [٢] يقول ابن عطية :

" ويَتْلُونَهُ : إذا أريد بالَّذِينَ الخصوص فيمن اهتدى يصح أن يكون خبر الابتداء ويصح أن يكون يَتْلُونَهُ في موضع الحال والخبر أُولئِكَ ، وإذا أريد ب " الَّذِينَ " العموم لم يكن الخبر إلا أُولئِكَ ، ويَتْلُونَهُ حال لا يستغنى عنها وفيها الفائدة ، لأنه لو كان الخبر في يَتْلُونَهُ لوجب أن يكون كل مؤمن يتلو الكتاب حَقَّ تِلاوَتِهِ"[٣].

ويفهم من النص المتقدم للعكبري أنه يقول بإجازة وجه إعرابي ومنع آخر فى الآية نفسها ، بناءعلى اعتبارين مختلفين ، وهذا صحيح فقد أجاز العكبري اعراب قوله " يتلونه " خبرا عن اسم الموصول " الذين " إذا أريد بالذين " الخصوص فيراد به قوم مخصوصون من أهل الإيمان سواء كانوا من أمة محمد ، أم من مؤمنى أهل الكتاب .

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٦/١ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٣/١ .

(٢) ينظر: معانى القرآن للزجاج ٢٠٣/١ ، والدر المصون ٩٤/٢ ، و المحرر الوجيز ٢٠٤/١ .

(٣) ينظر : تفسير الطبري ٥٦٦/٢ .

أما إذا كان اسم الموصول "الذين" مرادا به العموم ولا تخصيص فيه فقد منع العكبري فى هذه الحالة إعراب قوله " يتلونه " خبرا للذين ولتوضيح مذهبه أقول :

إنما منع العكبري هذا الإعراب استنادًا على المعنى ، فمعنى قوله " يتلونه حق تلاوته " أى يعملون به ويتبعونه حق اتباعه[١] " وإذا كان هذا هو معناه فجعله خبرا بهذا المعنى لاسم الموصول الدال على العموم لا يستقيم عليه معنى الآية إجمالا ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون معنى الآية أن كل من تلا كتابا فإنه يعمل به حق عمله ولا شك أن هذا معنى غير مراد فى الآية ، وهذا الذي ذهب إليه العكبري هنا سبقه إليه مكى فى المشكل فقال :

" الَّذين مُبْتَدأ ، وَخَبره " أُولَئِكَ يُؤمنُونَ بِهِ " و "يتلون " حَال من الْكتاب أَو من الْمُضمر الْمَنْصُوب فِي آتَيْنَاهُم ، وَلَا يجوز أَن يكون الْخَبَر يتلونه لِأَنَّك توجب أَن يكون كل من أُوتى الْكتاب يتلوه حق تِلَاوَته وَلَيْسَ هم كَذَلِك ؛ إِلَّا أَن نجْعَل الَّذين أُوتُوا الْكتاب الْأَنْبِيَاء فَيجوز ذَلِك"[٢]

ولعل التأرجح بين الإعرابين هنا مرده الاختلاف فيمن نزلت فيهم الآية فمن قال بنزولها فى قوم بأعيانهم أجاز أن يكون " قوله " يتلونه " خبرا عن اسم الموصول المتقدم عليها ، ومن قال بعموم النزول منع من ذلك لكون المعنى لا يستقيم معه . والله أعلم .

(١) المحرر الوجيز ٢٠٤/١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١١٠/١ ، وينظر : تفسير البيضاوي ١٠٤/١ .

المسألة الرابعة : قوله تعالي : " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـذَا بَلَـدًا آمِنًـا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُـمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ "(١)

قال العكبري : فِي " مَنْ "وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا: هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : قَالَ : وَأَرْزُقُ مَنْ كَفَرَ وَحَذَفَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ . (فَأُمَتِّعُهُ) : عَطَفَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَلَى هَذَا مُبْتَدَأً ، وَ « فَأُمَتِّعُهُ » خَبَرُهُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَبَرِهَا ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُسْتَحَقًّا بِصِلَتِهَا ؛ كَقَوْلِكَ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَالْكُفْرُ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ التَّمْتِيعُ (٢).

الدراسة والتحليل

الآية في سياق تذكير الله سبحانه وتعالي العرب بالنعم التى أسبغها عليهم والمنن التى قلّدها إياهم ، وهى جعل البيت الحرام مرجعا للناس يقصدونه ثم يثوبون إليه ، وكونه مأمنا لهم في هذه البلاد ، وأن هذا كله استجابة لدعوة نبي الله إبراهيم للبيت وأهله المؤمنين . (٣)

وقولُه : {وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ} أجاز المعربون في « مَنْ » ثلاثة أوجه إعرابية على النحو التالي :

الوجه الأول : أن تكونَ موصولةً ، وفي محلِّها حينئذٍ وجهان :

الأول : أنَّ تكون في محلِّ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه ، قال اللهُ وأرزقُ مَنْ كَفَرَ، ويكونُ قوله «فأمتِّعُه » معطوفاً على هذا الفعلِ المقدَّرِ . والثاني من

(١) الآية ١٢٦ فى سورة البقرة .
(٢) التبيان ١/١١٤ .
(٣) ينظر: تفسير المراغي ١/٢١٠ .

الوجهين : أن تكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداء و «فأمتِّعُه » الخبرَ ، ودَخَلَت الفاءُ في الخبرِ تشبيهاً له بالشرطِ .

الوجه الثاني : أن تكونَ نكرةً موصوفةً ، والحكمُ فيها ما تقدَّم من كونِها في محلِّ نصبٍ أو رفع .

الوجه الثالث : أن تكونَ شرطيةً ومحلُّها الرفعُ على الابتداءِ فقط ، و«فأمتِّعُه» جوابُ الشرط .

ولا يجوزُ في « مَنْ » في جميع وجوهِها أَنْ تكونَ منصوبةً على الاشتغال، لأنها إن كانَتْ شرطاً فالشرطيةَ إنما يفسِّر عاملَها فعلُ الشرطِ لا الجزاءُ ، وفعلُ الشرطِ هنا غيرُ ناصبٍ لضميرِها بل رافعُه ، وإن كانت موصولةً فلأنَّ الخبرَ الذي هو «فأمتِّعه » شبيهٌ بالجَزاء ولذلك دَخَلَتْه الفاءُ ، فكما أن الجزاءَ لا يفسِّر عاملاً فما أشبهَه أَوْلى بذلك ، وكذا إذا كانَتْ موصوفةً فإنَّ الصفةَ لا تُفَسِّرُ [١].

وقد منع أبو البقاء أن تكون" من " باعتبارها موصولة في محل رفع على الابتداء ويكون قوله " فأمتعه " خبرا لها .

واحتج لهذا المنع بأن اسم الموصول لا تدخل الفاء في خبره إلا إذا كان الخبر مستحقا بصلته ، وهو في الآية ممتنع من جهة المعنى لأن الكفر لا يستحق به التمتع . [٢]

وهذا الذي ذهب إليه العكبري لا يسلم له من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : عدم إجازته كون "من" موصولة مبتدأ و" فأمتعه " خبرها لدخول الفاء ، بناء على أن الفاء لا تدخل في خبر الموصول إلا إذا كان الخبر

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١١١/١ ، والكشاف ١٨٦/١ ، والدر المصون ١٠٩/٢.والبحر المحيط ٦١٤/١ .

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ١٠٥/١ .

مستحقا بالصلة وهو فى الآية ممتنع ، يرده أن تعليله هنا غير صحيح لِأَنَّ الْخَبَرَ مُسْتَحَقٌّ بِالصِّلَةِ ، فالتمتع قليلا ثم المصير إلى النار إنما استحقا بالكفر فالخبر مستحق بالصلة وليس كما زعم .

الوجه الثانى : أنَّ التمتعَ على التسليم بأنَّه ليس مُسْتَحِقاً بالكفر، إلا أنه قد عُطِفَ عليه ما هو مُسْتَحِقٌ به وهو : المصيرُ إلى النار فناسَبَ ذلك أنْ يَقَعا جميعاً خبراً عن " من " قال البيضاوي :

"والكفر وإن لم يكن سبباً للتمتيع لكنه سبب لتقليله ، بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب ، ولذلك عطف عليه ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إلى عَذابِ النَّارِ أي : ألزه إليه لز المضطر لكفره وتضييعه ما متعته به من النعم "[1]

الوجه الثالث : مناقضة العكبري لنفسه هنا فقد أجاز أَنْ تَكُونَ " مَنْ " شُرْطِيَّةً والفاء واقعة فى جوابها ، و إذا كان الجزاءُ لا يكون إلا مُسْتَحِقا بالشرط ومُتَرَتِّبٌ عليه فكذلك الخبرُ المُشَبَّهُ به أيضا [2] .

لكل ما تقدم نجد الأولي جواز ما منعه العكبري من كون " من " موصولة مبتدأ وقوله "فأمتعه " خبرا عنها .والله أعلم .

المسألة الخامسة : قوله تعالي : " وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ " [3]

---

(١) ينظر: إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ١٨١/١ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦١٥/١ ، وينظر: الدر المصون ١١٠/٢ ، واللباب ٤٧٤/٢ .

(٣) من الآية ١٤٣ فى سورة البقرة .

قال العكبري : " مَنْ يَتَّبِعُ) : مَنْ بِمَعْنَى الَّذِي فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ (نَعْلَمُ) وَ (مِمَّنْ يَنْقَلِبُ) : مُتَعَلِّقٌ بِـ (نَعْلَمُ) ، وَالْمَعْنَى : لِيَفْصِلَ الْمُتَّبِعَ مِنَ الْمُنْقَلِبِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مِنْ) اسْتِفْهَامًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ تُعَلَّقَ نَعْلَمُ عَنِ الْعَمَلِ، وَإِذَا عُلِّقَتْ عَنْهُ لَمْ يَبْقَ لِ "مِنْ " مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِـ (يَتَّبِعُ) ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى مُتَعَلِّقَةٌ بِـ (نَعْلَمَ) ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَيَّ فَرِيقٍ يَتَّبِعُ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ " [١].

الدراسة والتحليل

الآية فى سياق بيان الحديث عن واقعة تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة في بيت الله الحرام ومعناها : لَمْ نَجْعَلْ صَرْفَكَ عَنِ الْقِبْلَةِ الَّتِي كُنْتَ تتوَجَّهِ إِلَيْهَا يَا مُحَمَّدُ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُكَ مِمَّنْ لَا يَتَّبِعُكَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ [٢].

وقوله {لنعلم مَنْ يَتَّبع} نعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن ، وموضع لنعلم مفعول لأجله فهو استثناء مفرّغ من أعمّ العلل ، وقوله «من يتبع» يجوز فى " من "وجهان :

أحدهما : أن تكون " مَن " موصولة، في محلّ نصب مفعول لقوله «نعلم» ؛ لأنه يتعدّى إلى واحد لأنه بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ . و تكون جملة «يتبع» صلتها . وإليه مال العكبري .

والثاني : أن تكون " مَن " استفهامية في محلّ رفع بالابتداء معلقة لنعلم عن العمل، و «يتبع» خبره ، والجملة في محلّ نصب سادة مسد مفعولي " نعلم"، وإلي هذا الوجه من الإعراب نحا الزَّمخشري في أحد قوليه[٣] .

(١) التبيان ١٢٤/١ .

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٥٥/٣ .

(٣) ينظر: الكشاف ٢٠١/١ ، والدر المصون ١٥٤/٢ ، واللباب ٢٢/٣ .

وقد رد أبو البقاء العكبري هذا الوجه ، معللا له بعدم قبول المعنى له »

وما ذكره العكبري هنا صحيح ، فالجار والمجرور فى قوله " ممن ينقلب "متعلق بقوله لنعلم " وفيه من الفائدة أن تعلق العلم بأفعالهم فيه مزيد من تقوية الحجة عليهم والتثبت فيما لا مدافعة لهم فيه(١) ، ولو علق الفعل القلبي " نعلم " عن العمل "بسبب الاستفهام فى قوله " مَن " لأدى ذلك إلى تعلق قوله " ممن " بقوله " يتبع " وهو غير المعنى المراد من الآية ؛ لأن المعنى المراد تقريره فى الآية هو " التمَييِّزَ بين أَهْلَ الْيَقِينِ وأَهْلِ الشَّكِّ "، كما حَكَاهُ ابْنُ فُوْرَكَ، وَذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . (٢)

وقد أيد أبو حيان فى بحره ما ارتآه العكبري فقال : " قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : نَعْلَمُ هُنَا مُعَلِّقَةٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو ، حَكَاهُ الزَّمَخْشَرِيُّ . وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ مَنِ اسْتِفْهَامِيَّةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الِابْتِدَاءِ ، وَيَتَّبِعُ فِي مَوْضِعِ الْخبر، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بنعلم . وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْوَجْهُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِأَنَّهُ إِذَا عَلَّقَ نَعْلَمُ، لَمْ يَبْقَ لِقَوْلِهِ : مِمَّنْ يَنْقَلِبُ ، مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِقَوْلِهِ : يَتَّبِعُ ، الَّذِي هُوَ خَبَرٌ عَنْ "مَنِ " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَعْلَمُ ، كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ مِمَّنْ أَسَاءَ . وَهَذَا يُقَوِّي أَنَّهُ أُرِيدَ بِالْعِلْمِ الْفَصْلُ وَالتَّمْيِيزُ ، إِذِ الْعِلْمُ لَا يَتَعَدَّى بِـ "منْ " إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ التَّمْيِيزُ ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ هُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى بِمنْ " (٣)، و تسَمَّية التمييز علما مجاز ، لِأَنَّ التمييز أَحَدُ فَوَائِدِ الْعِلْمِ وَثَمَرَاتِهِ (٤) .

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢٢٠/١ .
(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٥٦/٢ .
(٣) البحر المحيط ١٦/٢ .
(٤) ينظر: تفسير الرازي ٩٠/٤ .

وقال ابن عادل الدمشقي واصفا رد العكبري علي مذهب الزمخشري هنا من جعل " من " استفهامية " :

" وهو رد واضح إذ ليس المعنى على ذلك ، إنما المعنى على أن يتعلق « مِمَّنْ يَنْقَلِبُ» ب «نعلم» نحو : علمت من أحسن إليك مِمّن أساء، وهذا يقوي التجوز بالعلم عن التمييز ، فإن العلم لا يتعدى ب «من» إلا إذا أريد به التمييز.[١]

ومن خلال ما تقدم نجد الحق مع العكبري في منع إعراب " من " استفهامية في محلّ رفع بالابتداء معلقة لنعلم عن العمل، و «يتبع» خبره ، والجملة في محلّ نصب سادة مسد مفعولي " نعلم " لأجل فساد المعنى على هذا الإعراب .

المسألة السادسة : قوله تعالي :" وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى "[٢] .

قال العكبري : "(أَنْ تَضِلَّ) : يُقْرَأُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَلَى أَنَّهَا الْمَصْدَرِيَّةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، وَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ، وَتَقْدِيرُهُ : لِأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَخَافَةَ أَنْ تَضِلَّ ؛ لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ فَتُذَكِّرَ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى مَخَافَةَ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى إِذَا ضَلَّتْ ، وَهَذَا عَكْسُ الْمُرَادِ[٣].

(١) اللباب ٢٢/٣ .

(٢) من الآية ٢٨٢ فى سورة البقرة .

(٣) التبيان ٢٢٩/١ .

الدراسة والتحليل

الآية الكريمة فى سياق الحديث عن أحكام الدين فى الإسلام من جهة وجوب كتابته والإشهاد عليه ؛ لما فى ذلك من حفظ للأموال من الضياع ، وحفظ للناس من وقوع الظلم فيما بينهم . والدَّيْن ، وهو موضوع ماليّ تفصيليّ إجرائي ، يقومُ على المعاملاتِ بينَ الناس، ومعلومٌ أَنَّ هذه التفاصيلَ الدقيقة تَعْني الرجال غالباً وتَستهويهم، أَمّا النساء فإنهنَّ لا يَنتبهنَ لها غالِباً ، لأنها لا تتفقُ مع ميولِهنَّ ، وإذا طُلِبَ من المرأةِ أَنْ تَتْتَبِهَ لهذه التفصيلات وتحفظَها فإنَّها لا تَضبطُ ذلك ، لذا كانت الحكمة الإلهية فى جعل شهادة المرأَتَين مُقابلَ شهادةِ الرجلِ الواحد فى مثل ذلك(١) .

وقوله " أن تضل " من الناحية الإعرابية مكون من " أن " المصدرية الناصبة للفعل " وتضل " فعل مضارع منصوب بها ، و " أن " وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لأجله .

وقد اختلف في محل هذا المصدر المؤول على مذهبين :

المذهب الأول : أن المصدر المنسبك من " أن" والفعل " في محل نصب على أنه مفعول لأجله ، بتقدير مضاف محذوف والتقدير : كراهة " أو مخافة أن تضل " فيكون المضاف مفعول له ، ثم يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، وهو المصدر المنسبك من " أن والفعل " ويعرب إعرابه مفعولا له .

المذهب الثانى : أن المصدر المنسبك من " أن" والفعل في محل جر بحرف جر محذوف والتقدير : لأن تضل " والحرف المحذوف هو اللام المسماة لام العلة. (٢).

(١) القرآن ونقض مطاعن الرهبان لصلاح الخالدى ٤٤٣ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٦٦٠/٢ ، وفتح المتعال ، ومعانى النحو ٣٣٩/٣ .

والمعنى العام للآية علي الوجهين : الأمر بإشهاد المرأتين فى حال عدم وجود الرجل ، لتقوم شهادتهما مقام شهادة الرجل الواحد .

هذا وقد منع العكبري هنا ـ تقدير مفعول لأجله مضاف إلى المصدر المنسبك من " أن والفعل" فى الآية " تقديره " مخافة "

وقد احتج لهذا المنع بعدم مساعدة المعنى له ، وتوضيح ذلك أن قوله " فتذكر " فى الآية جاء معطوفا على هذا المصدر المنسبك من "أن و الفعل " وهو قوله " أن تضل " ، ولو أعرب المصدر المنسبك مفعولا لأجله على تقدير مضاف تقديره " مخافة " لأصبح المعنى فى الآية : مَخَافَةَ أَنْ تُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا " وهذا المعنى عكس المراد من الآية ؛ لأن المعنى المراد من الآية هو : تذكير إحدى الشاهدتين للأخرى إذا ضلت بالنسيان .

ومثل هذا قولهم (اعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإذا قدرت : مخافة أن يميل الحائط فادعمه بها، كان المعنى مخافة ميلان الحائط والدعم ، فالميلان مخوف والدعم مخوف أيضا لأنه معطوف عليه[١] .

وهذا الذي ارتاه العكبري هنا سبقه إليه الواحدي حيث قال : " تقدير: مخافة أن تضل" لا بأس به لو لم يكن بعد قوله : {أَنْ تَضِلَّ} {فَتُذَكِّرَ}، ولما عطف قوله : {فَتُذَكِّرَ} على {أَنْ تَضِلَّ} فسد هذا القول ؛ لأن الخوف على الضلال يصح ، والخوف على التذكير لا يصح؛ لأن إشهاد امرأتين للتذكير لا لخوف التذكير . [٢].

(١) ينظر: معانى النحو ٣٣٩/٣ .

(٢) البسيط للواحدى ٤٩٩/٤ .

وقد تابع كثيرون العكبري فيما ذهب إليه من منع تقدير " مخافة " فى الآية . كأبي حيان والسمين ، وابن عادل والشيخ زكريا الأنصاري ، والمنتجب الهمذانى .

يقول أبو حيان : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مُخَافَةَ أَنْ تَضِلَّ، لِأَجْلِ عَطْفِ فَتُذَكِّرَ عَلَيْهِ. وَقَالَ النَّحَاسُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سُلَيْمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ: كَرَاهَةَ أَنْ تَضِلَّ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَهَذَا غَلَطٌ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى كَرَاهَةَ أَنْ تُذْكَرَ[1].

وقال السمين : « وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه» فَتُذَكِّرَ «لأنه كان التقديرُ: فاستشهِدوا رجلاً وامرأتين مخافةَ أَنْ تضِلَّ إحداهما، ولكنَّ عَطْفَ قوله:» فتذكِّر «يُفْسِده، إذ يَصِيرُ التقديرُ: مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصودُ"[2]

وقال المنتجب الهمذانى : ولا يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل، لأجل قوله : {فَتُذَكِّرَ}، لأنه عطف عليه ، فيصير المعنى : مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت ، والمعنى على عكسه . ونعوذ بالله من إعراب يعكس المعنى. [3]

وقد سبق سيبويه إلى الإجابة عن هذا الاعتراض بقوله :

" قوله تعالي " أن تضل إحداهما الأخرى فتذكر إحدهما الأخرى "، فانتصب لأنّه أمر بالإشهاد؛ لأن تذكّر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر . فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللالتباس

(١) البحر ٦٣٣/٢ . وينظر: إعراب القرآن للشيخ زكريا الأنصاري ٢٠٠/١ .

(٢) الدر المصون ٦٦١/٢ .

(٣) الكتاب الفريد فى إعراب القرآن المجيد ٦٠٢/١ . وينظر : معانى النحو للسامرائي ٣٣٩/٣.

؟ فإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه . (١)

ومعنى كلام سيبويه هنا أن العلة في إشهادة المرأتين فى الآية إنما هو التذكير، فتقديرها : لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت (٢) ، يقول ابن الحاجب:

" التعليل في التحقيق هو للتذكير ، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة ، وكان للعلة علة ، قدموا ذكر علة العلة ، وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء ، لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة ، كقولك : أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمها ؛ فالادعام هو العلة في إعداد الخشبة ، والميل هو سبب الادعام، فذكر على نحو ما ذكرناه ، فقيل : أن يميل الحائط فأدعمها "(٣)

وقد أوضح ابن عطية ذلك فقال :

" الشهادة لم تقع لأن تضل إحداهما . وإنما وقع إشهاد امرأتين ؛لأن تذكر إحداهما إن ضلت الأخرى . ... قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه : " ولما كانت النفوس مستشرفة إلى معرفة أسباب الحوادث ، قدم في هذه العبارة ذكر سبب الأمر المقصود أن يخبر به ، وفي ذلك سبق النفوس إلى الإعلام بمرادها ، وهذا من أنواع أبرع الفصاحة ، إذ لو قال رجل لك : أعددت هذه الخشبة أن أدعم بها الحائط ، لقال السامع : ولم تدعم حائطا قائما ؟ فيجب

(١) الكتاب ٥٣/٣ ، وينظر : معانى القرآن للزجاج ٣٦٤/١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٥٠/٣ ، والمقتضب ٢١٥/٣ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣٢٦/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١٢٧/١ .

ذكر السبب فيقال : إذا مال . فجاء في كلامهم تقديم السبب أخصر من هذه المحاورة . (١)

المسألة السابعة : قوله تعالي : زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (١٤) قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ" (٢)

قال العكبري : "(بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ) : «مِنْ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِخَيْرٍ ؛ تَقْدِيرُهُ: بِمَا يَفْضُلُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِخَيْرٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْجَنَّةُ وَمَا فِيهَا مِمَّا رَغِبُوا فِيهِ بَعْضًا لِمَا زَهِدُوا فِيهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَنَحْوِهَا "(٣).

الدراسة والتحليل

الآيتان فى سياق تسلية النفوس عن الدنيا وزخارفها والدعوة إلى الزهد فيها عن طريق المقابلة بين أقصي ما يستطيع الإنسان التمتع به فى الدنيا من ملذات وشهوات ، وبين ما أعده الله لعباده المتقين فى الآخرة من نعيم لا ينفد ولا يعتريه نقصان مما يشوب مستلذات الدنيا . (٤)

وقوله " من ذلكم " جار ومجرور متعلق بقوله " خير " الذى هو أفعل تفضيل ، وعليه تكون " من " فى محل نصب به .

وقد منع العكبري إعراب قوله " من ذلكم " صفة لخير ، على أن يراد بالخير غير التفضيل ؛ لأن ذلك يؤدى فى المعنى أن يكون ما رغبوا فيه من

(١) المحرر الوجيز ٣٨٢/١ ، وينظر : تفسير البيضاوي ١٦٤/١ .
(٢) الآيتان ١٤ ، ١٥ فى سورة آل عمران .
(٣) التبيان ٢٤٥/١ .
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤١٠/١ ، وتفسير الثعالبي ١٨/٢ .

الجنات بعضا مما زهدوا فيه من المستلذات السابقة من الأموال وغيرها ، وهو غير المراد من المعنى فى الآية .

فالخلاف الإعرابي فى الآية دائر حول اعتبار " خير " اسم تفضيل وما يترتب عليه من جعل قوله " من " فى محل نصب به ، أو اعتباره مصدرًا بمعنى ضد الشر فيكون خير من ضمن الخيور كالشر والشرور .

وهذا الذي ذهب إليه العكبري وافقه عليه كثيرون منهم أبو حيان حيث يقول : " و : خير ، هُنَا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ خَيْرٌ مِنَ الْخُيُورِ، وَيَكُونُ: مِنْ ذَلِكُمْ، صِفَةً لِمَا يَلْزَمُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا رَغِبُوا فِيهِ بَعْضًا مِمَّا زَهِدُوا فِيهِ. (١)

وقال السمين : " و «مِنْ ذَلِكُمْ » متعلق بـ « خَيْر » ؛ لأنه على بابه من كونه أفعل تفضيل، ولايجوز أن تكون «خير» ليست للتفضيل، ويكون المراد به خيراً من الخيور، ويكون «مِنْ» صفة لقوله: «خَيْرٍ» . (٢).

والذى أراه هنا موافقة العكبري فى منع إعراب " من " صفة لخير ، وذلك لما يلي :

أولا : أن المراد من الآية إبراز وجه التقابل بين نعيم الدنيا وملذاتها وبين المعد فى الآخرة للمتقين وهذه المقابلة تستدعى بيان الأفضلية بتفوق نعيم الآخرة على مستلذات الدنيا وزخارفها وهذا لا يتأتى إلا باعتبار لفظة " خير على بابها فى التفضيل . وهذا ما عناه النيسابوري بقوله :

" وبيان الخيرية ظاهر من وصف الجنات والأزواج مع قيد الخلود، فإن النعمة وإن عظمت، فتوهم الانقطاع والزوال ينغص صفوها وينقص لذتها، وبعد

(١) البحر المحيط ٥٥/٣ ، وينظر : فتوح الغيب ٤٦/٤ .

(٢) الدر المصون ٦٤/٣ ، وينظر : اللباب ٨٣/٥ .

زوال هذا الوهم لن يتكامل طيبها إلا بالنساء فبهن يحصل الأنس. ثم وصف الأزواج بصفة واحدة جامعة فقال: مُطَهَّرَةٌ أي من الأقذار والمنفرات. وبعد ذكر تمام النعمة ذكر ما هو فوق التمام فقال : وَرِضْوانٌ مِنَ اللَّهِ ويندرج فيه جميع المطالب والمقاصد لأن العبد إذا رضي عنه المولى لم يتصور منصب أجل منه وأعلى، وكأن المولى وما يملكه للعبد، كما أن العبد وما يملكه للمولى . (١).

ثانيا : أن سياق الآية اللغوي يدعم كون لفظة " خير فيها " للتفضيل " فقد تصدرت الآية بالأمر الصادر من الله تعالي لنبيه بما يوحى بعظمة الملقى إليه ، ثم الاستفهام التقريري المشوق لسماع الخبر ، ثم إبهام لفظ " خير وما فيه من التفخيم ، كل هذه أمارات وقرائن سياقية على كون ما تضمنته الآية أفضل من المذكور المتقدم ، وهو المزين من الشهوات الدنيوية المعددة في الآية السابقة . **كما أن مضمون الآيتين " زين للناس " وقل اؤنبئكم " يؤكد الأفضلية في لفظ** " خير " ؛ لأن الآيتين يتضمنان التنبيه على نعمه تعالي بطريق الترقي من الأدنى إلى الأعلي ومن الأقل للأكثر ، يقول البيضاوي : " وقد نبه بهذه على نعمه فأدناها متاع الحياة الدنيا وأعلاها رضوان الله تعالى لقوله تعالى : وَرِضْوانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ وأوسطها الجنة ونعيمها (٢).

ثالثا : أن اعتبار لفظ " خير " في الآية لغير التفضيل على أن يراد به " خير " من جنس الخير العام يؤدى إلى عكس المراد من الآية في المعنى ؛ لأن المعنى المراد كما قلنا : إظهار مزية وكمال النعيم الآخروى على النعيم الزائل الدنيوي ، واعتبار لفظ " خير " لغير التفضيل في الآية يؤدى إلى اعتبار النعيم الآخروي المرغب فيه بعضا من جنس الخير الدنيوى المزين للناس والذى زهدهم

(١) ينظر : تفسير النيسابوري ١٢٤/٢ .

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٨/٢ .

فيه آخر الآية بقوله : " ذلك متاع الحياة الدنيا " وهذا معنى غير مستقيم مع السياق . وهذا الذي قلناه أشار إليه الخازن بقوله :

" قوله " ذلِكَ " يعني ذلك الذي ذكر من هذه الأصناف مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا : أي الذي يستمتع به في الحياة الدنيا وهي زائلة فانية ، يشير إلى أن الحياة الدنيا متاع يفني ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ : أي المرجع ، فيه إشارة إلى التزهيد في الدنيا والترغيب في الآخرة . وقيل : فيه إشارة إلى أن مَنْ أتاه الله الدنيا كان الواجب عليه أن يصرفها فيما يكون فيه صلاحه في الآخرة ؛ لأنها السعادة القصوى. (١)

المسألة الثامنة :" قوله تعالي :" وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا "(٢)

قال العكبري : " قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ) : مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنَّهُ صَدَّرَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى بِالِاسْمِ، وَالثَّانِيَةَ بِالْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ: وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ، وَيُرِيدُ أَنْ يُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ (٣).

الدراسة والتحليل

تأتى الآية الكريمة في سياق بيان التفضل الإلهي على عباده ، وكشف مظاهر فضله ورحمته بهم ، فهو تعالي– يريد بإنزاله لهذا القرآن أن يبين لهم التكاليف التي كلفهم بها ، ليعفوَ عما سلف من آثامهم، ويتجاوز عما كان منهم في الجاهلية ، من استحلال لما هو حرَامٌ من نكاح حلائل الآباء والأبناء وغير ذلك مما كانوا يستحلونه ويأتونه من المعاصي ، وإرادته ـ تعالي ـ في ذلك

(١) تفسير الخازن ٢٣١/١ ، وينظر : معانى الزجاج ٣٨٤/١ .

(٢) الآية ٢٧ فى سورة النساء .

(٣) التبيان ٣٥٠/١ .

تخالف إرادة الذين يريدون أن تميلوا " عن أمر الله ـ تبارك وتعالى ـ فتجوروا عنه بإتيانكم ما حرّم عليكم . [١]

وقد اختلف في تعيين المتبعين للشهوات فى الآية " فروى عن مُجَاهِدٌ: أنهُمُ الزُّنَاةُ . وعن السُّدِّيُّ : أنهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ : هُمُ الْيَهُودُ خَاصَّةً، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَتَّبِعَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِي نِكَاحِ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ . وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ : ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ، وصححه القرطبي[٢] .

وقوله "ويريد" فعل مضارع وقد اختلف في إعرابه من جهة الرفع والنصب، فقيل هو مرفوع على الاستئناف[٣] ، وقيل مرفوع عطفا على جملة " والله يريد "[٤] من باب عطف الجملة الفعلية على الاسمية إشارة إلي تمام المباينةِ بين مضموني الجملتين ، وإظهار كمالِ منفعةِ ما أراده الله تعالى وكمال مضرة ما يريده الفجرة ليفرق بين الإرادتين، أي : إرادة الله وإرادة الزائغين[٥]. وقال فى البحر :

" وَجَاءَتِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى اسْمِيَّةً، وَالثَّانِيَةُ فِعْلِيَّةً لِإِظْهَارِ تَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، لِأَنَّهَا أَدَلُّ عَلَى الثُّبُوتِ. وَلِتَكْرِيرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا عَلَى طَرِيقِ الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ. وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فَجَاءَتْ فِعْلِيَّةً مُشْعِرَةً بِالتَّجَدُّدِ، لِأَنَّ إِرَادَتَهُمْ تَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ وَقْتٍ "[٦]

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٨/ ٢١٢، والوسيط للشيخ طنطاوي ١٢٣/٣ بتصرف .

(٢) ينظر: تفسير القرطبي ١٤٩/٥ ، أحكام القرآن للجصاص ٢١٤/٢ .

(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء ٦٨/٢ .

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٦٢/٣ ، واللباب لابن عادل ٣٣٣/٦ .

(٥) ينظر: تفسير أبو السعود ١٦٩/٢ ، وفتوح الغيب ٥١٤/٤ ..

(٦) ينظر : البحر المحيط ٦٠٣/٣ .

ولا يجوز فى " يريد " أن ينتصب عطفا على " يريد أن يتوب " وهو الوجه الذي منعه العكبري ؛ لأن المعنى حينئذ لا يستقيم على ذلك ، ولتوضيح ذلك أقول :

إن انتصاب " يريد الذين " عطفا على " يريد أن يتوب " يفهم منه فى المعنى كون الإرادة واحدة فيكون التقدير : والله يريد أن يتوب عليكم ويريد أن يريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ، وفي ذلك من المعنى ما لا تحتمله الآية الكريمة وهو فاسد جدًا.

والذي ذهب إليه العكبري هنا من منع أعراب " يريد " بالنصب عطفا على أن يتوب " صحيح لمخالفة المعنى قال الفراء: " فإذا رأيت الفعل منصوبًا، وبعده فعل قد نسِّق عليه بواو أو "فاء" أو "ثم" أو "أو"، فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نستقه عليه، وإن رأيته غير مشاكل معناه استأنفته فرفعته، فمن المنقطع ما أخبرتك به، ومثله قوله تعالى: {والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الَّذين يتَّبعون الشَّهوات} رفعت (ويريد) لأنها لا تشاكل (أن يتوب عليكم) ألا ترى أنَّ ضمّك إياهما لا يجوز، فاستأنفت ، أو رددته على قوله {والله يريد}" . ومثل تركيب الآية هنا قول الشاعر :

الشِّعر صعبٌ وطويلٌ سلَّمه ... إذا ارتقى فيه الَّذي لا يعلمه

زلَّت به إلى الحضيض قدمه ... يريد أن يعربه فيعجمه

فقوله " فيعجمه " مرفوع على الاستئناف ؛ لأن المعنى : فإذا هو يعجمه، ولا يجوز نصبه [على أن] لفساد المعنى ؛ لأنه لا يريد إعجامه "[1]

(١) ينظر : شرح أبيات مغنى اللبيب ٥٧/٤ .

المسألة التاسعة : قوله تعالي : " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ "(١)

قال العكبري : " (مِنْ شَيْءٍ) : «مِنْ» زَائِدَةٌ؛ « وَشَيْءٌ » هُنَا وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ ؛ أَيْ: تَفْرِيطًا، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا يَبْقَى فِي الْآيَةِ حُجَّةٌ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْكِتَابَ يَحْتَوِي عَلَى ذِكْرِ كُلِّ شَيْءٍ صَرِيحًا..... وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «شَيْئًا» مَفْعُولًا بِهِ ؛ لِأَنَّ فَرَّطْنَا لَا تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا بَلْ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَقَدْ عُدِّيَتْ بِفِي إِلَى الْكِتَابِ فَلَا تَتَعَدَّى بِحَرْفٍ آخَرَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَا تَرَكْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ؛ فَبَانَ أَنَّ التَّأْوِيلَ مَا ذَكَرْنَا "(٢).

الدراسة والتحليل

الآية فى سياق الدلالة علي عظم قدرة الله تعالي . وسعة سلطانه ، وأنه المدبر لجميع الخلائق المتفاوتة الأجناس، المتكاثرة الأصناف، الحافظ لها المهيمن على أحوالها ، وأن المكلفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عداهم من سائر الحيوان (٣)

وقد اختلف فى إعراب " مِنْ " من قوله: « من شيءٍ »على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون « مِنْ » تَبْعيضيَّةٌ أي : ما تركنا ولا أغْفَلْنَا في الكتاب بعض شيء يحتاج إليه المُكَلِّفُ وهذا الوجه استبعده أبو حيان فقال : " وَيَبْعُدُ جَعْلُ مِنْ هُنَا تَبْعِيضِيَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ بَعْضَ شَيْءٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُكَلَّفُ "(٤).

---

(١) الآية ٣٨ في سورة الأنعام .

(٢) التبيان ٤٩٣/١ .

(٣) ينظر: التفسير الوسيط للشيخ الطنطاوي ٧١/٥ .

(٤) البحر المحيط ٥٠٣/٤ .

الوجه الثاني : أن تكون « مِنْ » زائدة لتأكيد معنى الاستغراق و« شيء » في مَحَلِّ نصب على المصدرِ فيكون مفعولا مطلقا ، وهذا الوجه ارتضاه العكبري ووافقه عليه البيضاوي[١] .

الوجه الثالث : أن تكون « مِنْ » زائدة في المفعول به ، والتقدير : ما فرَّطْنا شَيْئاً ، وتضمن « فرطنا » معنى تركنا ، فيكون المعنى : ما أغفلنا، ولا تركنا شيئًا [٢]

وهذا الوجه منعه العكبري ؛ وقد علل لمنعه بِأَنَّ " فَرَّطْنَا " لَا تَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا بَلْ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَقَدْ عُدِّيَتْ بِفِي إِلَى " الْكِتَابِ " فَلَا تَتَعَدَّى بِحَرْفٍ آخَرَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : مَا تَرَكْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ [٣]. وقد وافقه علي ذلك الشيخ زكريا الأنصاري فقال :

" لا يجوز أن يكون " شيء " – مفعول به ، عدى إليه " فَرَّطْنَا "؛ لأن " فَرَّطْنَا " لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر ، وقد عدى بـ " فِي " إلى الكتاب فلا يتعدى بحرف آخر[٤].

وما احتج به العكبري لمنع هذا الإعراب بحجة كون المعنى فى الآية على خلافه لا يسلم له ، لأنه مبنى على الاعتقاد بكون المراد من " الكتاب " فى الآية القرآن الكريم، والذي عليه الأكثرون أن المراد به هنا : اللوح المحفوظ ، وهو رأى ابن عباس كما نقله الطبري [٥] وتبعه عليه الزمخشري حيث قال :

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ١٦١/٢ .

(٢) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ١٥٣ .

(٣) ينظر: التبيان ٤٩٣/١ .

(٤) إعراب القرآن ٢٥٤/١ .

(٥) ينظر: تفسير الطبري١١ /٣٤٥ .

" ما فرطنا ما تركنا ، وما أغفلنا في الكتاب : في اللوح المحفوظ ، من شيء من ذلك لم نكتبه ولم نثبت ما وجب أن يثبت مما يختص به[١]

وقال ابن هشام وهو يتحدث عن زيادة " من " : " وَقد خرج عَلَيْهِ أَبُو الْبَقَاء " مَا فرطنا فِي الْكتاب من شَيْء " فَقَالَ من زَائِدَة ، وَشَيْء فِي مَوضِع الْمصدر أَي تفريطا ، مثل " لَا يضركم كيدهم شَيْئا " وَالْمعْنَى تفريطا وضرا ، قَالَ : وَلَا يكون مَفْعُولا بِهِ ؛ لِأَن فرط إِنَّمَا يتَعَدَّى إِلَيْهِ بفي وَقد عدي بهَا إِلَى الْكتاب قَالَ : وعَلى هَذَا فَلَا حجَّة فِي الْآيَة لمن ظن أَن الْكتاب يحتوي على ذكر كل شَيْء صَرِيحًا ، قلت : وَكَذَا لَا حجَّة فِيهَا لَو كَانَ شَيْء مَفْعُولا بِهِ ؛ لِأَن المُرَاد بِالْكتاب اللَّوْح الْمَحْفُوظ "[٢]

وقال الطاهر :" فَالْكِتَابُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ ، وَهُوَ الْمُكَنَّى عَنْهُ بِالْقَلَمِ الْمُرَادِ بِهِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ الْجَارِيَةِ عَلَى وَفْقِهِ "[٣] وإذا كان كذلك كان المعنى الذي منعه العكبري صحيحا مقبولا .

المسألة العاشرة : قوله تعالي : وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُها وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُماتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلاَّ فِي كِتابٍ مُبِينٍ" [٤]

قال العكبري : "(إِلَّا فِي كِتَابٍ) : أَيْ إِلَّا هُوَ فِي كِتَابٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً يَعْمَلُ فِيهِ «يَعْلَمُهَا» لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا إِلَّا فِي كِتَابٍ، فَيَنْقَلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْإِثْبَاتِ ؛ أَيْ: لَا يَعْلَمُهَا فِي كِتَابٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ

(١) ينظر: الكشاف ٢١/٢ .

(٢) مغنى اللبيب ٤٢٦/١ .

(٣) التحرير والتنوير ٢١٧/٧ .وينظر : البحر المحيط ٥٠٣/٤ .

(٤) الآية ٥٩ في سورة الأنعام .

إِلَّا فِي كِتَابٍ ، وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَهَا فِي الْكِتَابِ، فَإِذًا يَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ الثَّانِي بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ؛ أَيْ : وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا هِيَ فِي كِتَابٍ وَمَا يَعْلَمُهَا "[١].

الدراسة والتحليل

الآية في سياق تصريحه– سبحانه وتعالي– بشمول علمه لكل كلى وجزئى، ولكل صغير وكبير، ولكل دقيق وجليل مما فى هذا الكون . [٢]

وقد اختلف العلماء فى توجيه الاستثناء من قوله " إلا فى كتاب مبين "على مذهبين

الفريق الأول : ويري أصحابه أن قوله " إلا فى كتاب مبين" استثناء متصل بقوله " إلا يعلمها " فهو كالتكرير والتوكيد له . ونظيره فى الكلام أن تقول : "مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ إِلَّا أَكْرَمْتُهُ وَلَا امْرَأَةٍ ، فَالْمَعْنَى إِلَّا أَكْرَمْتُهَا ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ أُعِيدَ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى سَبِيلِ التَّوْكِيدِ. وإلي هذا ذهب الزمخشري وافقه أبو حيان وجماعة . يقول الزمخشري : " قوله إلا في كتاب مبين كالتكرير لقوله إلا يعلمها لأن معنى " إلا يعلمها " ومعنى إلا في كتاب مبين واحد. والكتاب المبين : علم الله تعالى ، أو اللوح "[٣] .

الفريق الثانى : ويرى أصحابه أن هذا الاستثناء منقطع مما قبله وأن الكلام تم عند قوله " ولا يابس " ثم استأنف خبرًا آخر بقوله إلا في كتاب مبين " وإلي هذا مال الجرجانى صاحب نظم القرآن والعكبري . ووافقهم عليه المنتجب الهمذانى والشيخ زكريا الأنصاري وابن الأثير الجزري يقول الواحدى :

---

(١) التبيان ٥٠٢/١ .

(٢) ينظر: التفسير الوسيط لطنطاوي ٨٨/٥ .

(٣) الكشاف ٣١/٢ ، وينظر : تفسير البيضاوي ١٦٥/٢ ، والمحرر الوجيز ٣٠٠/٢ ، والبحر ٥٣٦/٤ ، والدر المصون ٤/ ٦٦٢ .

" قال صاحب "النظم": (تم الكلام عند قوله {وَلَا يَابِسٍ} ثم استأنف خبرًا آخر بقوله تعالى: {إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} بمعنى: وهو {فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} أيضًا؛ لأنك لو جعلت قوله {إِلَّا فِي كِتَابٍ} متصلًا بالكلام الأول فسد المعنى) (١)

وقال ابن الأثير : " إذا تكرّرت" إلّا" فلها معنيان :

الأوّل : أن يكون استثناء من استثناء، فيكون الثاني ضدّ الأوّل، في الإيجاب والنّفي .

الثّانى : أن يكون استثناء بعد استثناء، لا منه، فتكون " إلّا" فيه بمعنى الواو،... ومن هذا النّوع قوله تعالى: وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُها إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ ما فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُها وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُماتِ الْأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ (١)، كأنّه قال – والله أعلم –: لا يعلمها إلّا هو وهي في كتاب مبين " (٢)

وواضح أن العلة عند من منع جعل قوله " إلا فى كتاب " متعلقا بالاستثناء الإول " إلا يعلمها " هى فساد المعنى ، ووجه فساد المعنى على ما ذهب إليه الجرجانى والعكبري يتمثل فى انقلاب المعنى ، وشرح ذلك :

أنَّ قوله " إلايعلمها " مستثنى من المنفي وهو قوله وما تسقط من ورقة " والاستثناء من النفي إثبات فمعناه " ما تسقط من ورقة فهو يعلمها " فإذا جعل قوله " إلا فى كتاب " مستثنى منه " فيصير استثناء من المثبت فيصير المعنى:

(١) البسيط ٨/ ١٩٢ .

(٢) البديع في علم العربية ٢٣٤/١، وينظر : الكتاب الفريد ٦٠٠/٢ ، وإعراب القرآن للشيخ زكريا الأنصاري ٢٥٦/١ ، والدر المصون ٦٦٢/٤ .

وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه إلّا في كتاب فإنه لا يعلمه . وهذا لا شك إخلال بالمعنى يفضى إلى الكفر كما صرح به بعضهم [١]

والذى أراه هنا أن ما ارتآه الجرجانى وتبعه فيه العكبري يمكن الرد عليه من وجوه :

الأول : أن إعراب قوله " إلا فى كتاب " على البدل من قوله " إلا يعلمها " على تقدير تكرار الاستثناء ، وجه جائز في العربية ، أورد عليه ابن الحاجب شاهدا وهو قول الشاعر:

مالك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمه وإلا رمله[٢]

الثانى : حجة فساد المعنى على القول بتكرار الاستثناء في الآية ردها السمين الحلبي فقال بعد أن أورد مقولة الجرجانى " :

إنما كان فاسدَ المعنى من حيث اعتقد أنه استثناءٌ آخرُ مستقلٌّ ، .. أمَّا لو جعله استثناء مؤكداً للأول كما قاله أبو القاسم لم يفسد المعنى ، وكيف يُتَصَوَّرُ تمام الكلام على قوله تعالى: {وَلاَ يَابِسٍ} ويُبْتَدَأ ب » إلا «وكيف تقع» إلا «هكذا ؟ وقد نحا أبو البقاء لشيءٍ مِمَّا قاله الجرجاني ... وجوابه ما تقدم من جَعْلِ الاستثناء تأكيدا . [٣]

الثالث : على تقدير الجرجانى والعكبري انقطاع الكلام عن قوله " يابس " فإنه غير مستقيم من جهة المعنى أعنى تمام الكلام عند قوله " يابس " ، وأيضا فمن جهة اللفظ كيف يتم الإبتداء " إلا " الاستثنائية دون متعلق [٤].

(١) ينظر : حاشية الشهاب ٧٢/٤ ، وإعراب القرآن للشيخ زكريا ٢٥٦/١ .
(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٣٢ .
(٣) الدر ٦٦٢/٤ ، ٦٦٣ ، وينظر : أمالي ابن الحاجب ٢٣٢/١ .
(٤) ينظر : الدر المصون ٦٦٢/٤ ، ٦٦٣ .

المسألة الحاديـة عشـر : قولـه تعالي " وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ "[١]

قال العكبري : " (وَمَا نَرَى) : لَفَظُهُ لَفَظُ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهِيَ حِكَايَةُ حَالٍ. وَ (مَعَكُمْ) : مَعْمُولُ نَرَى ، وَهِيَ مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الشُّفَعَاءِ ، إِذِ الْمَعْنَى يَصِيرُ أَنَّ شُفَعَاءَهُمْ مَعَهُمْ، وَلَا نَرَاهُمْ "[٢] .

الدراسة والتحليل

الآية فى سياق إخبار الله تعالي عما يكون من توبيخ المشركين وتقريعهم يوم القيامة . [٣] وقوله " وَلَقَدْ جِئْتُمُونا فُرادى " يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ هَذَا مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ " أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذابَ الْهُونِ " فَبَيَّنَ ـ تَعَالَى ـ أَنَّهُمْ كَمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّوْبِيخِ ، كَذَلِكَ يَقُولُونَ حِكَايَةً عَنِ اللَّه تَعَالَى: وَلَقَدْ جِئْتُمُونا فُرادى " فَيَكُونُ الْكَلَامُ أَجْمَعُ حِكَايَةً عَنْهُمْ وَأَنَّهُمْ يُورِدُونَ ذَلِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، يَكُونَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ الْمَلَائِكَةَ الْمُوَكَّلِينَ بِقَبْضِ أَرْوَاحِهِمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ هُمُ الْمَلَائِكَةُ الْمُوَكَّلُونَ بِعِقَابِهِمْ .

الْوجه الثَّانِي : أَن يكون قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ اللَّه ـ تَعَالَى ـ ، والْأَوَّلُ أَقْوَى ، لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَالْعَطْفُ يُوجِبُ التَّشْرِيكَ . [٤]

(١)الآية ٩٤ في سورة الأنعام .
(٢) التبيان ٥٢٢/١ .
(٣) ينظر : تفسير الخازن ١٣٧/٢ .
(٤) ينظر : تفسير الرازي١٣ /٦٩ .

وقوله " معكم " اختلف في إعرابه على وجهين :

الاول : أن يكون معمولا لقوله " نري "[١]

الثانى : أن يكون متعلقا بمحذوف حال من قوله " شفعاءكم " والتقدير وما نري شفعاءكم حاضرين معكم .

وهذا الوجه هو الذى منعه العكبري محتجا لمنعه بأن يصير المعنى أن الشفعاء يكونون معهم ولا تراهم الملائكة القائلين لهذا القول .

وقد وافق العكبري فى هذا المنع ابن فرحون المدنى فقال : " لأنه متى قَدّر "مع" مُتعلقة بحَال من "الشُّفعاء" فقد جَعَل معهم شُفَعَاء وأثبتهم لهم، ولكنه لا يَرَاهُم؛ فيفسُد المعنى، بخلافِ الأوّل "[٢].

والذي استضعفه العكبري هنا من الممكن قبوله من ناحيتين :

أولا : من ناحية الصناعة النحوية أن النفي إذا دخل على ذات بقيد ففيه وجهان أحدهما : نفي تلك الذات بقيدها، والثاني نفي القيد فقط دون نفي الذات، فإذا قلت: «ما رأيت زيداً ضاحكاً» فيجوز أنك لم تَرَ زيداً البتة ، ويجوز أنك رأيته من غير ضحك فكذا هنا، إذ التقدير : وما نرى شفعاءكم مصاحبيكم، يجوز أن لم يروا الشفعاء البتة ، ويجوز أن يَرَوْهم دون مصاحبتهم لهم فلا يلزم أنهم يكونون معهم ولا يرونهم من هذا التركيب . [٣]

قال ابن عرفة : ": النفي إذا تسلط على مركب من جزأين قد يكون أحد جزئيه موجودا، وقد لَا يكون كذلك؛ لأنه مطلق في الأجزاء فقد تنتفي الأجزاء وقد لا تنتفي [٤].

---

(١) ينظر : الدر المصون ٤٧/٥ ، والكتاب الفريد ٦٤٥/٢ .

(٢) العدة في إعراب العمدة ٥٢٤/١ .

(٣) ينظر : الدر ٤٧/٥ ، واللباب ٢٩٥/٨ .

(٤) تفسير ابن عرفة ١٧٣/٢ .

ثانيا : أن المعنى فى الآية يستقيم على جعل قوله " معكم " متعلقا بمحذوف حال من قوله شفعاءكم " فيكون التقدير : وما نري شفعاءكم حاضرين معكم على جهة النفع ، فيكون المعنى على نفي مصاحبة الشفعاء لهؤلاء المشركين على هذه الجهة ، وفيه مزيد من الحسرة لهؤلاء المشركين حيث يشاهدون شفعائهم معهم ولا يستطيعون نصرتهم فكأن حضورهم معهم لاقيمة له ولا أثر .

وأيضا ففى الآية هنا تأكيد على معنى الوحدة والانفراد اللذين يعيشهما هؤلاء المشركين والمأخوذ من قوله " جئتمونا فرادى " ويتأكد هذا المعنى بإعراب " معكم " حال من " شفعاءكم " عن طريق نفي المعية والمصاحبة النافعة الممعنة فى بيان الوحدة وعدم النصير ، وهو معنى حسن يمكن حمل الآية عليه . (١)

المسألة الثانية عشر : قوله تعالي : "كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ "(٢)

قال العكبري : "(فَمَا اسْتَقَامُوا) : فِي «مَا» وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هِيَ زَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ الْمَصْدَرِيَّةُ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ لَكُمْ. وَالثَّانِي: هِيَ شَرْطِيَّةٌ كَقَوْلِهِ: (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ) [فَاطِرٍ: ٢] وَالْمَعْنَى إِنِ اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا. وَلَا تَكُونُ نَافِيَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَفْسُدُ؛ إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى اسْتَقِيمُوا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَقِيمُوا لَكُمْ " (٣).

(١) ينظر : ملاك التأويل ١٦٤/١ .

(٢) الآية ٧ في سورة التوبة .

(٣) التبيان ٦٣٦/٢ .

الدراسة والتحليل

بعد أن صرحت الآيات فى مقدمة السورة الكريمة ببراءة الله ورسوله من عهود المشركين الخائنين، وأمرت المؤمنين بإعطائهم مهلة يسيحون فيها في الأرض، ويتدبرون خلالها أمرهم، وأن يستعملوا معهم كل الوسائل المشروعة لإذلالهم، وأن يؤمنوا المشرك الذي يريد أن يسمع كلام الله، وأن يحافظوا عليه حتى يصل إلى مكان استقراره . بعد كل ذلك أخذت السورة الكريمة في بيان الأسباب التي أوجبت البراءة من عهود المشركين، والحكم التي من أجلها أمر الله بقتالهم والتضييق عليهم فاستبعدت الآية أن يكون للمشركين الذي ينقضون العهود عهد عند الله ورسوله ثم استثنت الآية بعض المشركين الذين ثبتوا على عهودهم فأمرت المسلمين بالوفاء لهم ما داوموا على الوفاء . (١)

وقد اختلف فى إعراب " ما " من قوله " فما استقاموا " على وجهين (٢):

الأول : أن تكونَ مصدريةً ، في محلِّ نصبٍ على الظرفية بتقدير مضاف والتقدير : فاستقيموا لهم مدةَ استقامتِهم لكم. قال السمعانى : " يَعْنِي : إذا وفوا بعهدكم وفوا "(٣). وهو ما استظهره أبو حيان فقال : " وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، أَيْ: اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ،"(٤).

الثانى : أن تكونَ شرطية ، واختلف حينئذٍ في محلِّها على وجهين :

الأول أن تكون في محلِّ نصبٍ على الظرف الزماني ،والتقدير : أيَّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم . أو مَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ مِنْ زَمَانٍ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ .

---

(١) ينظر: التفسير الوسيط ٢١٤/٦.

(٢) ينظر في ذلك تفسير البيضاوي ٧٢/٣ ، والبحر المحيط ٣٧٦/٥ ، ومغنى اللبيب ٣٩٨/١ ، واللباب ٢٣/١٠ ، والكتاب الفريد ٢٣٩/٣ .

(٣) ينظر: تفسير السمعانى ٢٩٨/٢ .

(٤) البحر المحيط ٣٧٦/٥ .

والثاني : أن تكون في محل رفع بالابتداء واختلف فى خبرها على الخلاف المشهور فى خبر أداة الشرط هل جملة الشرط، أو جملة الجواب أو هما معا . (١)

هذا ... وقد منع أبو البقاء العكبري هنا جعل " ما " نافية " معللا لذلك بفساد المعنى المراد من الآية على هذا الإعراب .

والقول بأن " ما " نافية فى الآية لم أجد من قال به من النحاة الأقدمين وارتآه بعض المحدثين يقول الأستاذ بهجت عبد الواحد صالح :

" فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ: الفاء: استئنافية . ما: نافية لا عمل لها "(٢) .

والذي ذهب إليه أبو البقاء هنا من منع كون " ما " فى الآية نافية صحيح ؛ لأن معنى الآية الكريمة الأمر بإيفاء المسلمين لعهودهم التى قطعوها مع أولئك النفر من المشركين ما دام هؤلاء لم ينقضوا تلك العهود ، يقول الألوسي :

" وأيّا ما كان فحكم الأمر بالاستقامة ينتهي بانتهاء مدة العهد ، فيرجع هذا إلى الأمر بالإتمام ، خلا أنه قد صرح هاهنا بما لم يصرح به هناك ، مع كونه معتبرا فيه قطعا وهو تقييد الإتمام المأمور به ببقائهم على ما كانوا عليه من الوفاء . ، ففعل الأمر في الآية هنا " فاستقيموا " مشروط باستقامتهم هم"(٣) .

كما أن ختم الآية بقوله " إن الله يحب المتقين " يفيد كما ألمح الزمخشري إلى أن التربص بهم وانتظار مدى صدقهم فى عهودهم من خيانتهم لها من أعمال المتقين . (٤)

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٧٦/٥ ، وتفسير حدائق الروح والريحان ١٤٨/١١ ، وإعراب القرآن للدعاس ٤٤٥/١ .

(٢) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ٢٥٣/٤ .

(٣) ينظر: تفسير الألوسي ٢٤٩/٥ .

(٤) ينظر: الكشاف ٢٤٩/٢ .

وعلى النقيض من ذلك فإن اعتبار " ما " فى الآية نافية ؛ فإن المعنى سيكون الأمر بالاستقامة والمحافظة على العهد مع أولئك المشركين حتى ولو لم يحافظوا هم على عهودهم ، وهذا عكس المراد من الآية فى المعنى .

المسألة الثالثة عشر : قوله تعالي : " أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ "(١)

قال العكبري : " قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا يَتَّبِعُ) : فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا هِيَ نَافِيَةٌ، وَمَفْعُولُ «يَتَّبِعُ » مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ» . وَ « شُرَكَاءَ» مَفْعُولُ «يَدْعُونَ» ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ «يَتَّبِعُونَ » ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوا شُرَكَاءَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ «يَتَّبِعُ»(٢)

الدراسة والتحليل

بعد أن ذَكَرَ الله تعالي فى الآية السابقة أَنَّ الْعِزَّةَ لَهُ تَعَالَى وَهِيَ الْقَهْرُ وَالْغَلَبَةُ ، ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةُ مَا يُنَاسِبُ ذلك الْقَهْرَ وَهُوَ كَوْنُ الْمَخْلُوقَاتِ كلها مِلْكًا لَهُ تَعَالَى، وإذا كان الأمر كذلك فلا يَصْلُحُ أَحَدٌ مِنْ خلقه لِلرُّبُوبِيَّةِ ، وَلَا يعقل أَنْ يكون شريكا له سبحانه . (٣)

و" ما فى قوله " وما يتبع " تحتمل ثلاثة وجوه :

الأول : أن تكون نافية وهو الظاهر وإليه مال ابن الجوزي والقرطبي وأبو حيان حيث قال والظاهر أن ما نافية والمعنى – إِنَّ الَّذِينَ جَعَلُوهُمْ آلِهَةً

(١) الآية ٦٦ في سورة يونس .

(٢) التبيان ٦٨٠/٢ .

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي ١١٨/٣ ، والبحر المحيط ٨٤/٦ .

وَأَشْرَكُوهُمْ مَعَ اللَّهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ لَيْسُوا شُرَكَاءَ حَقِيقَةً ، إِذِ الشَّرِكَةُ فِي الْأُلُوهِيَّةِ مُسْتَحِيلَةٌ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَطْلَقُوا عَلَيْهِمُ اسْمَ الشُّرَكَاءِ . (١).

الثانى : أن تكون " ما " استفهامية فى محل نصب بـ {يَتَّبِعُ }، والمعنى : وأي شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء؟ بمعنى أنهم لا يتبعون شيئًا، وأن معبودهم لا يستحق العبادة والمعنى أى شيء . (٢)

الثالث : أن تكون موصولة بمعنى الذي وهى فى هذه الحال إما معطوفةً على «مَنْ» فى قوله " لله من " ، كأنه قيل : ولِلَّهِ ما يتَّبعه الذين يَدْعون من دونَ الله شركاء، أي: وله شركاؤكم «. ويجوز أن تكون «ما» الموصولةَ هذه في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: والذي يَتَّبعه المشركون باطلٌ (٣). أو الخبر قوله سبحانه : " إِنْ يَتَّبِعُونَ " والعائد محذوف أي في عبادته أو اتباعه. (٤) .

وعلي كون " ما نافية " فقد اختلف فى نصب قوله " شركاء على رأيين :

الأول : أن يكون مفعولا لقوله " يدعون " ويكون مفعول قوله " يتبعون " محذوفا دل عليه قوله " إن يتبعون إلا الظن " وهو الوجه الذي مال إليه مكى والباقولي ، و العكبري . والمعنى عليه : ما يتبعون يقينا وإنما يتبعون ظنهم الباطل أو ظنهم أنها شركاء . (٥).

الثانى : أن يكون " شركاء "مفعول لقوله " يتبع " ومفعول يدعون " محذوف لظهوره، والمعنى أي ما يتبع الذين يدعون من دون الله ألهة شركاء في

(١) ينظر: زاد المسير ٣٣٩/٢ ، والتحرير والتنوير ٢٢٥/١١ .

(٢) ينظر: تفسير الثعلبي ٢٤٨/١٤ .

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٣٦/٦ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن لزكريا الأنصاري ، وتفسير الألوسي ١٤٥/٦ .

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ، وإعراب القرآن للباقولي٩١٩/٣ ، والتبيان٦٨٠/٢ ، وتفسير الرازي٢٧٩/١٧ .

الحقيقة وإن سموها شركاء. أي إن الذين جعلوهم آلهة وأشركوهم مع الله ليسوا شركاء على الحقيقة. (١) ، وهذا الوجه نحا إليه الزمخشري فقال : "ومعنى : وما يتبعون شركاء، أى : وما يتبعون حقيقة شركاء وإن كانوا يسمونها شركاء، لأن شركة الله في الربوبية محال إن يتبعون إلا ظنهم أنها شركاء . (٢).

وقد منع مكى والعكبري هذا الوجه فقال مكى : " فقال: «انتصَبَ شركاء ب» يَدْعون «ومفعول» يَتَّبع «قام مقامَه» إنْ يتبعون إلا الظنَّ لأنه هو، ولا ينتصِبُ الشركاء ب «يَتَّبع» لأنك تَنْفي عنهم ذلك، والله قد أَخْبر به عنهم "(٣)

وتابعه العكبري فقال : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُ «يَتَّبِعُونَ » ؛لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ إِلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوا شُرَكَاءَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (٤).

وواضح أن العلة فى منع مكى والعكبري لهذا الوجه أنهما توهما أن عليه يكون المعنى نفي اتباع المشركين لشركاء وهو مخالف للواقع ؛ لأن الله تعالي أخبر عنهم باتخاذهم شركاء لله .

والحق أن هذا الذي منعاه اعتمادا على المعنى قد أجازه غيرهما بوجه يمكن قبوله يقول الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي :

" قوله: (أي شركاء على الحقيقة الخ) هذا رد على من توهم أن شركاء لا يصح أن يكون مفعول يتبعون لأنه يدلّ على نفي اتباعهم الشركاء مع أنهم

(١) ينظر: تفسير البيضاوي٣/١١٨، وتفسير الألوسي٦/١٤٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن٩/١٧٩

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٣٥٧ .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٨ .

(٤) ينظر: التبيان ٢/٦٨٠ .

اتبعوهم ؛ لأنّ المعنى أنهم، وأن اتبعوا شركاء فليسوا في الحقيقة شركاء ، فالمراد سلب الصفة بحسب الحقيقة ، ونفس الأمر وان سموهم شركاء لجهلهم. (١).

وقد نظره ابن عادل بقوله : " ومثله قولك:» ما رأيتُ رجلاً «، أي : مَنْ يستحقُّ أن يسمَّى رجلاً ، وإن كنت قد رأيت الذَّكر من بني آدم (٢).

ونحوا من هذا الرد يقول الألوسي : " وشُرَكاءَ مفعول يَتَّبِعُ ومفعول يَدْعُونَ محذوف لظهوره ، أي ما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء في الحقيقة وإن سموها شركاء لجهلهم ، فالمراد سلب الصفة في الحقيقة ونفس الأمر ، فما ذكره أبو البقاء من عدم جواز هذا الوجه من الإعراب لأنه يدل على نفي اتباعهم الشركاء مع أنهم اتبعوهم ناشيء من الغفلة عما ذكرنا(٣) . يقول السامرائي :

" ومن ذلك قوله تعالى: {وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء إن يتبعون إلا الظن} فشركاء مفعول به، وهو مرتبط بـ (يتبع) أي: مفعول لهذا الفعل أو معمول له ، كما يقول النحاة لأن المعنى أنهم لم يتبعوا شركاء في الحقيقة ، ولا يصح ربطه بـ (يدعون) لأن الكلام على ذلك لا يتم، لأنه سيكون (وما يتبع الذين يدعون شركاء ولا ندري النفي عن أي شيء ولا ما يتبعون (٤).

والذي أراه هنا هو جواز إعراب شركاء " مفعولا ليتبع " لاستقامة المعنى عليه دون إخلال بالآية الكريمة .

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٥/٤٦ .
(٢) اللباب١٠ /٣٧١ .
(٣) تفسير الألوسي ٦/١٤٥ .
(٤) معانى النحو ٣/١١٦ .

المسألة الرابعة عشر : قَولـه تَعَالَى: (مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى (٢) إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى "[١] .

قال العكبري : (إِلَّا تَذْكِرَةً) : هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ ؛ أَيْ لَكِنْ أَنْزَلْنَاهُ تَذْكِرَةً ؛ أَيْ لِلتَّذْكِرَةِ . وَقِيلَ : هُوَ مَصْدَرٌ ؛ أَيْ لَكِنْ ذَكَّرْنَا بِهِ تَذْكِرَةً ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ لِـ "أَنْزَلْنَا " الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ لَهُ، وَهُوَ «لِتَشْقَى» فَلَا تَتَعَدَّى إِلَى آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا «لِتَشْقَى» لِفَسَادِ الْمَعْنَى[٢] .

الدراسة والتحليل

الآيات فى مفتتح سورة "طه" وهي في سياق مُلَاطَفَةِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ مِنْ إِرْسَالِهِ وَإِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ أَنْ يَشْقَى بِذَلِكَ، أَيْ تُصِيبَهُ الْمَشَقَّةُ وَيَشُدُّهُ التَّعَبُ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُذَكِّرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدَهُ. وَفِي هَذَا تَنْوِيهٌ أَيْضًا بِشَأْنِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا ادَّكَرُوا بِالْقُرْآنِ. [٣].

وقد اختلف فى نصب قوله: { تَذْكِرَةً} : على سبعة وجوه على النحو التالي :

الوجـه الأول : أنه منصوب على أنه مفعول من أجله والعاملُ فيه فِعْلُ الإنزال ، وكذلك «تَشْقَى» علةٌ لـ" أنزلنا " أيضاً ، ووجبَ مجيءُ الأولِ مع اللام لأنه ليس لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّل ، ففاتَتْه شريطةُ الانتصابِ على المفعولية ، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط ، وهذا الوجه إليه ذهب الزمخشري فى الكشاف[٤] ، ومنعه العكبري بحجة أن " أنزلنا " المذكورة قد

(١) الآيتان ٢،٣ في سورة طه .
(٢) التبيان ٨٨٤/٢ .
(٣) ينظر: تفسير التحرير والتنوير ١٨٤/١٦ .
(٤) ينظر: الكشاف٥٠/٣ .

تعدَّتْ إلى مفعولٍ له وهو » لتشقى « فلا تتعدى إلى آخرَ مِنْ جنسِه ، وقال أبو حيان مفسرا لذلك المنع : " وَتَعَدَّى فِي لِتَشْقى بِاللَّامِ لِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ إِذْ ضَمِيرُ مَا أَنْزَلْنا هُوَ لِلَّهِ، وَضَمِيرُ لِتَشْقى لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمَّا اتَّحَدَ الْفَاعِلُ فِي أَنْزَلْنا وتَذْكِرَةً إِذْ هُوَ مَصْدَرُ ذَكَّرَ ، وَالْمُذَكِّرُ هُوَ اللَّهُ وَهُوَ الْمُنَزِّلُ تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ فَنُصِبَ " [١] وقد رد هذا المنع السمين بقوله : " وهذا المنعُ ليس بشيءٍ ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُعَلَّلَ الفعلُ بعلتين فأكثرَ "[٢]

الوجه الثاني : أن تكونَ» تذكرة « بدلاً مِنْ محلِّ » لتَشْقَى « وهو رأيُ الأخفش، والزجاج وتبعهما ابنُ عطية ، واستبعده النحاس ، " ورَدَّه الفارسيُّ بأنَّ التذكرةَ ليسَتْ بشقاءٍ "[٣]

الوجه الثالث : أن يكونَ منصوباً على الاستثناء المنقطع أي : لكنْ أَنْزَلْناه تذكرةً. [٤] .

الوجه الربع : أن يكون منصوبا على أنه مصدرٌ مؤكدٌ لفعلٍ مقدرٍ، أي: لكنْ ذَكَّرْنا به تذكرة ، أو تذكَّرْ به أنت تَذْكِرة . [٥]

الوجه الخامس : أن يكون مصدراً في موضع الحال أي : إلاَّ مُذَكِّراً.

الوجه السادس : أن ينتصب على أنه بدلٌ من «القرآن» ، ويكون القرآنُ هو التذكرةَ ، وإليه ذهب الحوفي [٦] .

---

(١) البحر المحيط ٣١٠/٧ .

(٢) الدر المصون ٨/٨ ، و ينظر: اللباب ١٦٩/١٣ .

(٣) ينظر: معانى الأخفش ٤٤٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢/٣، وتفسير القرطبي ١٦٩/١١

(٤) ينظر: تفسير الرازي ٧/٢٢ .

(٥) ينظر: تفسير القرطبي ١٦٩/١١ .

(٦) ينظر: الدر المصون ٨ /٩ .

الوجه السابع : أنه مفعولٌ له أيضاً، ولكن العاملَ فيه « لِتَشْقَى » وهذا الوجه منعه العكبري أيضا بحجة فساد المعنى عليه .

وهذا الذي منعه العكبري أجازه الزمخشري بقوله : " ويحتمل أن يكون المعنى : إنا أنزلنا عليك القرآن لتحتمل متاعب التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم وغير ذلك من أنواع المشاق وتكاليف النبوة ، وما أنزلنا عليك هذا المتعب الشاق إلا ليكون تذكرة [١].

وقد أيد الزمخشري في هذا المذهب السمين فقال معقبا على اعتراض العكبري :

" إلاَّ أنَّ أبا البقاء لمَّا لم يظهرْ له هذا المعنى الذي ظهر للزمخشري مَنَعَ مِنْ عملِ » لِتَشْقَى «في» تذكرةً «فقال:» ولا يَصِحُّ أن يعملَ فيها «لِتَشْقى» لفساد المعنى «وجوابُه ما تقدَّم . [٢]

والذى أراه هنا موافقة العكبري فيما ذهب إليه من أن إعراب " تذكرة " مفعولا له لقوله " تشقي " لا يساعده المعنى ؛ لأن المعنى حينئذ يصير إلي أن يكون إنزال القرآن الشاق لأجل التذكرة ، و قد استبعد هذا المعنى أبو حيان فقال: وهذا مَعْنًى مُتَكَلَّفٌ بَعِيدٌ مِنَ اللَّفْظِ " .

ونقل الطيبي قول صاحب الانتصاف مفندا رأى الزمخشري هنا "فقال :

" وفي هذا الوجه بُعدٌ ؛ لأنه حينئذ يكون الشقاء سبب النزول ، وما جرت به عادة الله مع نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ؛ لأنه نهاه عن الشقاء

(١) ينظر: الكشاف ٥١/٣ .

(٢) الدر المصون ١٠/٨ .

وضيق الصدر . قال تعالى: (فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ) [١] و(لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) [٢] [٣]

المسألة الخامسة عشر :" هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ " [٤].

قال العكبري : " وَ (مَعَكُمْ) : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي مُقْتَحِمٌ، أَوْ مِنْ (فَوْجٌ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا، لِفَسَادِ الْمَعْنَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ثَانِيًا [٥].

الدراسة والتحليل

الآية في سياق الوعيد الذي توعد الله به الكافرين الذين طَغَوا فتَمَرَّدُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، فَعَصَوْا أَمْرَهُ مَعَ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ وأنهم لابد لهم من مَصِير يصيرون إليه يوم القيامة، وهو جهنم، يلاقون فيها أشد العذاب وأنهم سوف يتلاقون في هذا الجحيم ليحاج بعضهم بعضا . [٦]

وقد اختلف فى قوله {هذا فوجٌ مقتحم معكم}على ثلاثة أقوال على النحو التالي[٧] :

(١) من الآية ٢ في سورة الأعراف

(٢) من الآية ٣ في سورة الشعراء

(٣) فتوح الغيب ١٠ /١٢٥ .

(٤) الآية ٥٩ في سورة ص .

(٥) التبيان٢/١١٠٥ .

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٢٢٤/٢١ وما بعدها .

(٧) ينظر: تفسير الطبري٢٣٠/٢١ ، وتفسير الثعلبي ٢١٤/٨ ، والكشاف ١٠١/٤ ، وتفسير الرازي ٤٠٤/٢٦، تفسر البيضاوي ٣٣/٥ ، وفتوح الغيب ٣٠٦/١٣ ، والبحر المديد ٣٨/٥ .

القـول الأول : أن هَذَا القول هو كَـلَامِ رُؤَسَـاءِ أَهْلِ النَّـارِ يَقُولُـهُ بَعْضُـهُمْ لِبَعْضٍ بِدَلِيلِ أَنَّ مَا حُكِيَ بَعْدَ هَذَا مِنْ أَقْوَالِ الْأَتْبَاعِ وَهُوَ قَوْلُهُ : قالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنا .

القـول الثـانـى : أَنَّ قَوْلَـهُ :" هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ" من كَـلَامُ خَزَنَـةِ النـار لِرُؤَسَاءِ الْكَفَرَةِ فِي أَتْبَاعِهِمْ .

القول الثالث : أَنْ يكونَ» قولـه " هذا فَوْجٌ " «مِنْ كلامِ الملائكة ، والباقي من كـلام الرؤسـاء، وكـان القيـاسُ علـى هذا أَنْ يُقال : بل هم لا مَرْحباً بهم ؛ لأنهم لا يقولون للملائكة ذلك ، إلاَّ أنهم عَدَلُوا عن خطاب الملائكةِ إلى خطابِ أعدائِهم تَشَفِّياً منهم .

وقد رجح بعض المفسرين كالزمخشري و أبو حيان والطاهر بن عاشور الأول فقال الطاهر في التحرير :

" وَأُسْلُوبُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي مُتَكَلِّمًا صَادِرًا مِنْهُ ، وَأُسْلُوبُ الْمُقَاوَلَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ هُمُ الطَّاغُونَ الَّذِينَ لَهُمْ شَرُّ الْمَآبِ لِأَنَّهُمْ أَسَاسُ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ [١].

وقد أجاز النحاة في قوله " معكم " وجوها إعرابية على النحو التالي :

الوجه الأول : أن يكون قوله " معكم" حالا إما من الضمير المستتر فى قوله " مقتحم " أو من قوله " فوج " وجاز ؛ لأنه وصف .

الوجه الثانى : أن يكون صفة ثانية لقوله " فوج " .

الوجه الثالث : أن يكون ظرفا لمقتحم [٢] .

وقد منع أبو البقاء العكبري إعراب " معكم " فى الآية ظرفا محتجا بفساد المعنى على هذا الإعراب

(١) التحرير والتنوير ٢٨٨/٢٣ .

(٢) ينظر: الكتاب الفريد ٤٣٨/٥ ، والدر المصون ٣٩١/٩ .

والذى أراه هنا أن ما ذهب إليه العكبري هنا من منع إعراب " معكم " ظرفا لا يستقيم له من ناحيتين :

الناحية الأولى : من جهة الصناعة النحوية فإن الظرف والحال والصفة بينهما من التشابه ما يسمح بحلول أحدهما مكان الآخر . وكلام أهل الصناعة مفعم ببيان أوجه التشابه تلك ، فمن التشابه بين الحال والظرف يقول الزمخشري متحدثا عن الجملة الحالية والعائد :

" ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، (١) . ويقول أبو حيان الحال مشبهة بالظرف (٢) .

ومن التشابه بين الحال والصفة يقول العكبري : " الْحَال كالصفة فِي الْمَعْنى " (٣)، ويقول الوراق : "فَإِن قَالَ قَائِل: فَكيف جَازَ أَن تَقول: (يَوْم الْجُمُعَة المَال لَك) فتنصب (يَوْم الْجُمُعَة) بِمَعْنى اللَّام، والظرف مفعول فِيهِ، كَمَا أَن الْحَال مفعول فِيهَا، فَمن أَيْن اخْتلفَا؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِك فِي الظّرْف لاحتوائه على الْجُمْلَة الْمُتَعَلّق بهَا، فَصَارَ فِي هَذَا الْمَعْنى تَقْدِيمه وتأخيره سَوَاء، وَأما الْحَال فَهِيَ بِمَنْزِلَة الْمَفْعُول، وَلَيْسَ فِيهَا معنى الاحتواء، فَوَجَبَ أَن يُرَاعى فِيهَا قُوَّة الْعَامِل وَضَعفه. وَاعْلَم أَنما قبح من النكرَة لِأَن مَعْنَاهَا وَمعنى الصّفة سَوَاء " (٤).

وإذا كان الأمر كذلك من التشابه بين كل من الحال والظرف والصفة فلا مانع إذن من أن يعرب قوله " معكم " حالا أو صفة أو ظرفا . وقد أجاز بعض العلماء إعراب " معكم " فى الآية ظرفا يقول الهمذانى :

---

(١) المفصل ٩٢/١ .

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيان ٧١/٩ .

(٣) اللباب للعكبري ١٦٢/١ .

(٤) علل النحو ١/ ٣٧٣

" قوله عزَّ وجلَّ: و{مَعَكُمْ} يجوز أن يكون صفة بعد صفة ، وأن يكون حالًا، إما من {فَوجٌ} لكونه قد وصف، والعامل فيها ما في {هَذَا} من معنى الفعل، أو من المنوي في {مُقْتَحِمٌ} والعامل {مُقْتَحِمٌ}، وأن يكون ظرفًا لمقتحم، أي: يقال لهم: هذا جَمْعٌ كثيف قد اقتحم معكم " [١] .

الناحية الثانية : من ناحية المعنى فى الآية أن اعتبار قوله " معكم " ظرفا لمقتحم لا يترتب عليه فساد معنى الآية ؛ لأن المعنى حينئذ يكون : هذا جمع كثيف قد اقتحم معكم النار ، أى دخل النار في صحبتكم وقرانكم، والِاقْتِحَامُ رُكُوبُ الشِّدَّةِ وَالدُّخُولُ فِيهَا . [٢]

يقول ابن عادل قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى، قال شهاب الدين : ولَمْ أدرِ من أي وجه يفسد والحالية والصفة في المعنى كالظرفية [٣].

ومعنى هذا أن مدلول الآية ومعناها لا يختلف على تلك الوجوه الإعرابية المتقدمة .

وقد أفاض الألوسي في الرد على العكبري في قوله بفساد المعنى على إعراب " معكم " ظرفا " فقال :

" ومنع أبو البقاء جواز كونه ظرفا قائلا : إنه يلزم عليه فساد المعنى وتبعه الكواشي ، وصاحب الأنوار . وتعقبه صاحب الكشف بأنه إن كان الفساد لإنبائه عن تزاحمهم في الدخول ، فليس المعنى على المزاحمة بين الفريقين ؛ لأنهم بعد الدخول يقولون ذلك لا عند المزاحمة ، فغير لازم لأن الاقتحام لا ينبىء عن التزاحم ولا هو لازم له وإنما مثل " ضربت معه زيدًا " ينبىء عن

(١) الكتاب الفريد ٤٣٨/٥ .

(٢) ينظر: الكشاف ١٠٢/٤ ،

(٣) اللباب في علوم الكتاب للدمشقي ٤٤٤/١٦ .

المشاركة في الضرب والمقارنة ؛ فكذلك اقتحام المتبوعين النار مع الأتباع ينبىء عن المشاركة في ركوب كل من الطائفتين قحمة النار ومقاساة شدتها في زمان متقارب عرفا، ولو قيل هذا فوج معكم مقتحمون لم يفد أن المخاطبين أيضا كذلك وفسد المعنى المقصود ، والعجب ممن جوز أن يكون حالا من ضمير مُقْتَحِمٌ ولم يجوز أن يكون ظرفا ،.... وقال بعضهم : إن وجه فساد الظرفية دون الحالية أنه ليس المراد أنهم اقتحموا في الصحبة ودخلوا فيها ؛ بل اقتحموا في النار مصاحبين لكم ومقارنين إياكم ، وهو كلام فاسد لا محصل له ؛ لأن مدلوله مع المعبر عنه بالصحبة معناه الاجتماع في التلبس بمدلول متعلقها ؛ فيفيد اشتراك الطائفتين في الاقتحام لا في الصبحة كما توهمه ولا يدل على اتحاد زمانيهما ، ولو سلم فهو لتقاربه عُد متحدا كما أشير في عبارة الكشف إليه فالحق أنه لا فساد [1].

(١) تفسير الألوسي ٢٠٧/١٢ .

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام .

وبعد

فقد وصلت إلى نهاية هذه الرحلة العلمية المباركة والتى طوفت فيها فى معية القرآن الكريم تثويرا وبحثًا ، و برفقة مصنف من أهم مصنفات إعراب القرآن إحاطة وشمولا ، وصحبة عالم من أكابر العلماء فكرًا ورأيًا ، تضمنت هذه الرحلة الإبحار فى كتاب التبيان فى إعراب القرآن ، وذلك من خلال ما منعه مؤلفه من أوجه إعرابية فى الآيات القرآنية بحجة منافاتها للمعنى الدلالي ، وقد خلصت من هذه الدراسة بعدد من النتائج أجملها فى الآتى :

أولا : الإعراب من أقوم الطرق التى تسلك للوقوف على معانى الآيات القرآنية وأغراضها وومراميها .

ثانيا : المعنى أحد أهم الركائز بل المرتكز الأساس فى توجيه الإعراب عند العكبري فى كتاب التبيان، وقد صرح بذلك فى مقدمة كتابه .

ثالثا : ظهور الشخصية العلمية للعكبري فى المواضع التى لم يجز فيها بعض الوجوه الإعرابية لأجل المعنى ، فهو يقرر ذلك بنفسه دون حكاية عن غيره من العلماء . أو متابعة لأقوال سابقيه .

رابعا الحكم بإجازة أو منع وجه اعرابي ما لدى العكبري ينبع عنده من عدة عوامل منها الركون لمذهب معين فى سبب نزول الآية . أو فهم خاص لسياقها .

خامسا : مخالفة المعنى للإعراب متعددة الوجوه فقد يتنافي الإعراب مع المعنى لما يترتب علي هذا الإعراب من مجافاة للمعنى بقلب أو ضد أو عدم اتساقه مع سياق الآية بنوعيه الداخلي والخارجي وغير ذلك من الدواعي .

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

٢. أحكام القرآن : للجصاص المعروف بأبي بكر الرازي، ت: عبد السلام محمد علي شاهين ، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان، ط ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٣. إعراب القرآن للنحاس . تحقيق / عبد المنعم خليل إبراهيم . نشر دار الكتب العلمية بيروت . الأولى ١٤٢١هـ .

٤. إنباه الرواة على انباه النحاة للقفطى . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم . الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة . الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

٥. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت

٦. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت ١٢٢٤هـ) ت : أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر :د/ حسن عباس زكي – القاهرة، ١٤١٩ هـ.

٧. البسيط التفسير البسيط لأبى الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى ١٤٣٠هـ.

٨. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)ت: علي محمد البجاوي، ط : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤هـ.
١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسي . تحقيق: د. حسن هنداوي . الأولى . دون تاريخ .
١١. تفسير الألوسي روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ت: علي عبد الباري عطية ، ط : دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ ..
١٢. تفسير البغوي. معالم التنزيل في تفسير القرآن لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)ت : عبد الرزاق المهدي، ط : دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
١٣. تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٤. تفسير البيضاوي أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ت : محمد عبد الرحمن المرعشلي،ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ – ١٤١٨ هـ.
١٥. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن للعلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي ،مراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ط: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
١٦. تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم ابن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت ٧٤١هـ)،

تح: تصحيح محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٥هـ.

١٧. تفسير الرازي مفاتيح الغيب التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤٢٠هـ).

١٨. تفسير السمعانى تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى،(١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)

١٩. .تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ،(١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

٢٠. تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية،(١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م).

٢١. تفسير مقاتل لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت ١٥٠هـ)، ت: عبد الله محمود شحاته، ط: دار إحياء التراث – بيروت، ط١ ١٤٢٣ هـ.

٢٢. الخصائص لابن جنى . ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة ـ دون تاريخ .

٢٣. دراسات في فقه اللغة د/ صبح الصالح . نشر: دار العلم للملايين الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠مالدر المصون زاد المسير
٢٤. شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى . تحقيق /عبد العزيز رباح ورفاقه ط / دار المأمون للتراث بيروت .
٢٥. شرح كتاب سيبويه للسيرافى . تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي . الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان . الأولى، ٢٠٠٨ م .
٢٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي حققه: محمود الأرناؤوط . نشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت . الأولى – ١٩٨٦ م .
٢٧. الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها . تحقيق / عمر فاروق الطباع . مكتبة المعارف بيروت . الأولى ١٩٩٣م
٢٨. العدة في إعراب العمدة لابن فرحون . ط / مكتب الهدى بالدوحة . الأولى دون تاريخ
٢٩. غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق / أحمد صقر ط/ دار الكتب العلمية ١٩٧٨م .
٣٠. فتح الكبير المتعال اعراب المعلقات العشر الطوال لمحمد علي طه الدرة الناشر: مكتبة السوادي جدة – السعودية . الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ– ١٩٨٩ م
٣١. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)ت: إياد محمد الغوج، و د. جميل بني عطا، ط: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم،ط١، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
٣٢. القرآن ونقض مطاعن الرهبان لصلاح الخالدى
٣٣. الكتاب لسيبويه . تحقيق / عبد السلام هارون . نشر مكتبة الخانجى . الثالثة ١٩٨٨م

٣٤. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) ت: محمد نظام الدين الفتيح، ط : دار الزمان ، المدينة المنورة – السعودية ، ط١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٣٥. (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل) العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ)، القرن : السادس، الناشر : دار الكتاب العربي . بيروت، سنة الطبع : (١٤٠٧هـ).

٣٦. اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط١ ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

٣٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبى محمد عبدالحق بن غالب ابن عبدالرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٨. معانى القرآن لأبى الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح : د/ هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٣٩. معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تح: عبدالجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٠. معانى القرآن للفراء معانى القرآن للفراء . تحقيق / محمد علي النجار ورفاقه ـ الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ـ الطبعة: الأولى ـ دون تاريخ .

٤١. معانى النحو معانى النحود. فاضل صالح السامرائي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
٤٢. معجم الأدباء لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تح: د/ إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٤٣. معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط : الثانية ١٩٩٥م.
٤٤. المفصل في صنعة الإعراب لأبى القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح : د/ علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٣م.
٤٥. المقتضب المقتضب للمبرد . تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت . دون تاريخ .
٤٦. مغنى اللبيب مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ـ تحقيق د/ مازن المبارك ط / دار الفكر . السادسة ١٩٨٥م .
٤٧. منهج العكبري في التبيان د/ عماد مجيد على مجلة كلية الآداب كلية التربية جامعة اليرموك .
٤٨. الوسيط للشيخ محمد سيد طنطاوي ، ط : دار نهضة مصر ، الفجاله – القاهرة، ط١.
٤٩. وفيات الأعيان وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ـ تحقيق / إحسان عباس ط / دار صادر بيروت .